حوليات الجامعة التونسية - عدد 2004/48 ص ص 193 - 241

دور النواسخ الفعليّة في الإعراب عن الزمان (*)

بقلم : أميرة غنيم

0. مقدّمة :

0. 1 - الأهداف :

تبرز تجربة التعريب من الفرنسيّة قيمة النواسخ الفعليّة العربيّة في الإعراب عن دلالات زمانيّة متنوّعة. فالفرنسيّة تختصّ بكون الفعل هو الذي يعبّر عن هذه الدلالات بصيغه الفعليّة. فبعض ما يعبّر عنه في صورة تأليفيّة مركّزة في النظام الصرفيّ الفرنسيّ يحتاج نظيره في العربيّة إلى التحليل والتفكيك وذلك باستدعاء النواسخ وغيرها من الحروف والأدوات (1).

(*) هذا المقال في الأصل بحث أنجز في إطار الإعداد لمناظرة التبريز بإشراف الأستاذ محمّد صلاح الدين الشريف وبالانطلاق من درسه: «الدلالات الزمانيّة بين التنظير والتعليم» (دورة التبريز 2001).

(1) تعبّر الفرنسيّة عمّا تسمّيه L'imparfait في صيغة فعليّة تأليفيّة بينما تحتاج العربيّة لأداء هذا الزمان إلى التركيب بين «كان» ومعمول فعليّ. من أمثلة ذلك :

Vous **chantiez** ? J'en suis fort aise .

Et bien ! dansez maintenant. (Jean de La Fontaine, Les Fables ; La cigale et la fourmi.)

أ **كنت تغنّي** ؟ يسرّني هذا. وإذن فارقص الآن.

- وفي مقابل ذلك تعبر العربيّة في صيغة صرفيّة تأليفيّة عن معنى المشاركة بتخصيص وزن تفاعل لذلك المعنى (مثال : تقاتل)، في حين تخصّص الفرنسيّة لذلك صيغة تحليليّة :

S'entre tuer

تُسْلمنا هذه الملاحظة الاختباريّة إلى فرضيّتين يحاول هذا البحث أن يستدلّ عليهما :

أوّلا : إنّ الدلالات الزمانيّة في نظام اللغة العربيّة دلالات تُؤدى بالتركيب، فالزمان في العربيّة زمان إعرابيّ يتوسّل بمعان نظاميّة مؤسَّسة تتفاعل لتصنع معاني منتَجَة [2].

ثانيا : إنّ الإعراب عن الزمان في العربيّة ليس من مشمولات صيغ الفعل فحسب، فالتعبير عن الزمان رهين تعامل المستويات النحويّة من تصريف واشتقاق ومعجم وتركيب. فالزمان نسيج سداه النّظام النحويّ برمّته باعتباره نظاما يشمل الأنظمة الصوتيّة والصرفية والإعرابية التركيبية كما يشمل المعجم وما يتعلّق بهذه الأنظمة من دلالات.

من هذا النظام النحويّ اخترنا تركيز النظر على النواسخ الفعليّة ،وهي ما عرف في النظريّة التراثيّة النحويّة بالأفعال الناقصة وضمّ «كان وأخواتها» وأفعال المقاربة وأفعال الشروع.

وليس انتخاب هذه العناصر اجتزاءً لها من النظام. فمن غايات هذا البحث أيضا الاستدلال على فقر العنصر منفردا طالما لم يندرج في بنية ولم يُقيّد بمقام. ومن أهدافه إجلاء تعامل النواسخ الفعليّة مع مختلف مكوّنات النظام حسب مقتضيات العمل الإعرابيّ.

ولذلك فلن يعزل هذا البحث المستويات بعضها عن بعض إلا بمقدار ما تمليه مقتضيات المنهج، ولن ينظر في المعاني المؤسّسة التي توفّرها النواسخ إلا لإجلاء ثراء الدلالات الزمانيّة المحتملة التي يسمح بها النظام ويبنيها المتكلّم.

---

(2) المعاني المؤسّسة هي المعاني الأوّليّة البسيطة التي تبنى عليها الدلالة اللغويّة. أمّا المعاني المنتَجَة فهي التي تُصنع اعتمادا على المؤسّسة.

2.0 النواسخ الفعليّة ومفاهيم الزمان الأساسيّة :

علينا أن نذكّر بدءا بأنّ القدماء تعاملوا مع النواسخ الفعليّة باعتبارها أفعالا كاملة الحقوق من حيث «العمل» ومخصّصة أكثر من غيرها في معاني النحو للدلالة على الزمان. بل وقدّموا أنّ الأفعال الناقصة إنّما سمّيت كذلك «لأنّ الفعل الحقيقيّ يدلّ على معنى وزمان (..) وكان إنّما تدلّ على ما مضى من الزمان فقط». (ابن يعيش، مج III، ص 353).

ولم يخالف هذا الإجماع إلا رضيّ الدين الأستراباذي، فقد دحض هذا التفسير معتبرا هذا الصنف من الأفعال دالاّ على الحدث قبل دلالته على قيده الزمانيّ [3]. وقدّم في تحليل دلالات النواسخ آراء فريدة وطريفة أغرتنا بأن نجعل «شرح الكافية» مرجعنا التراثيّ الأساسيّ للبحث في قضايا الزمان.

على أنّ عبارة «زمان» في مؤلّف الرضيّ كما عند أصحابه من أهل الصناعة النحويّة، عبارة ملتبسة لأنّها تستعمل للدلالة على مفهومين مختلفين ميّز بينهما الدرس اللغويّ الحديث بالفصل بين المصطلحين الدالّين عليهما. فقد اختارت النظريّة النحويّة التراثيّة أن تصف الظواهر اللغويّة بالاستناد إلى ثنائيّة الأصل والفرع أساسا ابستيمولجيّا للتنظير [4]، فقادها ذلك إلى تمثّل الزمان مفهوما ذا وجهين : فهو زمان أصليّ وضعيّ يشتقّ منه زمان طارئ فرعيّ. فأمّا الأصليّ فيُميّز فيه بين نوعين من الحدوث:

---

(3) يقول الأستراباذي : « .. وما قال بعضهم من أنّها سمّيت ناقصة لأنّها تدلّ على الزمان دون المصدر، ليس بشيء (...) فكان» يدلّ على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدلّ على حدث معيّن واقع في زمان مطلق تقييده في «كان». (شرح الكافية IV / 178 - 179).

(4) المقصود بثنائيّة الأصل والفرع أنّ الظواهر اللغويّة تقسّم إلى قسمين : قسم يحتوي على الأصول وقسم يحتوي على فروع تستخرج من تلك الأصول، وهو مبدأ شبيه بما قامت عليه المدرسة التوليديّة في التمييز بين البنية السطحيّة والبنية العميقة. والاختيار الابستمولوجيّ القديم قائم على مبدأ تحوّل الأصل عن أصله ليصبح فرعا عن أصل. فالماضي أصل للمضارع، والمضارع المرفوع أصل للمجزوم والمنصوب، والجملة الخبريّة أصل الإنشائيّة، والمذكّر أصل المؤنّث، والنكرة أصل المعرفة...

- حدوث لم «يستمرّ» أي تمّ وانقطع يعبّر عنه بـ«لفظ الماضي» أي بصيغة الماضي « فعَل »، كما يعبّر عنه بـ «معنى الماضي» بعد دخول الحروف التي «تقلب المضارع إلى الماضي» مثل (لم) في « لم يفعل ».

- وحدوث «استمرّ» أي لم ينقطع يعبّر عنه بـ«لفظ المضارع»، و«المضارع مبهم لصلاحيّته للحال والاستقبال» (الأستراباذي IV / ص 13) يتعيّن بوزن « يفعلُ ».

وأمّا **الزمان الفرعيّ** فزمان وقوع الحدث، وهو أحد ثلاثة: ماض أو حال أو استقبال. فالماضي حسب ابن الحاجب «ما دلّ على زمان قبل زمانك» أي «قبل زمان تلفظك به» كما يشرح الرضيّ، والحال «غير الآن المختلف في كونه زمانا، بل هو ما على جنبتي (الآن) [5] من الزمان مع (الآن)، سواء كان (الآن) زمانا أيضا أو الحدّ المشترك بين الزمانين» (IV / ص 12)، وأمّا الاستقبال فلن تظفر له في شرح الكافية بتعريف صريح فتعريفه مضمّن فيما سبق إذ هو الزمان الواقع بعد (الآن) والمنقطع عنه.

ينبئك تحديده لما سمّاه الزمان الفرعيّ أنّ فكرة خطيّة الزمان وانقسامه إلى قطعتين تفصل بينهما لحظة القول فكرة ضاربة بجذورها في التراث النحويّ العربيّ وليست من بدع البحث الحديث. فالزمان الفرعيّ في مصطلح القدامى مطابق في متصوّره لمقولة الزمان (Temps) في معناها البدائيّ البسيط.

في حين أنّ ما سمّاه الزمان الأصليّ موافق تماما لما يؤدّيه اليوم مصطلح المظهر(Aspect) بما هو كيفيّة وقوع الحدث في الزمان [6]. فما «تمّ وانقطع» إنما هو المنقضي وليس ما «لم ينقطع» سوى غير المنقضي ممّا سيقع تفصيله في موضعه.

---

(5) المقصود بالآن لحظة إنشاء القول أي لحظة التكلّم.

(6) المقصود بالآن لحظة إنشاء القول أي لحظة التكلّم.

كان انتقال الأستراباذي بين الأصل والفرع في التحليل مولّدا لالتباسات شتّى منها عدم التمييز بين الدلالات المظهريّة التي تنوّعها النواسخ بحسب صيغها الصرفيّة وتعجيم هذه الصيغ، والدلالات الزمانيّة التي تنشأ عن السياقات التركيبية المختلفة. لذلك اقتضت الضرورة العلميّة أن نعوّض الاختيار الابستمولوجيّ التراثيّ بآخر قائم على مبدأ الهويّة وجوهره أنّ العنصر يحافظ على دلالته الخاصّة به داخل التركيب ويسهم بها في إنتاج دلالة القول الكبرى [7].

يكسبنا هذا الاختيار مناعتين : مناعة ضدّ الارتباك في التنظير، فلا نخلط بين الدلالة المطلقة للصيغة والدلالة التي تكتسبها البنية المكوّنة بهذه الصيغة. ومناعة ضدّ تضارب الأقوال في التطبيق بجعل العنصر دالاّ على نفسه وعلى غيره في آن واحد.

وعلى هذا، فسنترجم ما يعبّر عنه الرضيّ في جهازه الاصطلاحيّ بانصراف المضيّ إلى الاستقبال، إلى ما يقابله في اصطلاحنا وهو دلالة المنقضي على الاستقبال، جاعلين للزوج) منقض/غير منقض (دورا مركزيّا في تفسير دلالة النواسخ المظهريّة.

ولن نهتمّ بالدلالة المظهريّة التصريفيّة والمعجميّة إلاّ لإبراز قصورهما منفردين عن تفسير قيمة النواسخ الزمانيّة في الأقوال المنجزة. لذلك فسيركّز البحث على المظهر الإعرابيّ، وهو مظهر لا غنى للعربيّة في إنتاجه عن النواسخ الفعليّة، ممّا يعلّل تأكّد الحاجة إليها للتعبير عن التلوينات الزمانيّة الممكنة المتغيّرة بتغيّر مقاصد المتكلّمين.

---

(7) حلّل الشريف هذه الفكرة في الفقرة 16 من القسم الخامس من «الشرط والإنشاء النحويّ للكون» وعنوانها: القول بتغيّر دلالة الصيغة خلط بين دلالة البنية ودلالة المكوّن لها وينافي مبدأ المحافظة على البنية المقوليّة. (الشريف 2002 ، ص959).

I - تعبير النواسخ عن المظهر بالمعجم والصيغ الصرفيّة

I .1- دور مبدأ الهويّة في الكشف عن الدلالة المظهريّة :

لن تجد متكلّما بالعربيّة ذا نحو طبيعيّ سليم إلاّ ويجيبك في غير تردّد، إذا سألته عن مقابل

(1) الطقس جميل.

في الزمان الماضي، بقوله حاسما :

(2) كان الطقس جميلا.

ولئن لم يكن من المعقول تخطئة حدوس كلّ المتكلّمين باللغة الجازمين بانطواء « كان » على دلالة المضيّ، فإنّه من العسير أيضا التسليم بأنّ الناسخ « كان » هو مصدر تراجع القول إلى الزمان الماضي. ألا ترى أنّك إذا قلت :

(3) صار الطقس جميلا

عنيت، على نحو ما وضّح الأستراباذي، أنّه كان جميلا بعد أن لم يكن. فإذا كان مقتضى « صار » هو «كان بعد أن لم يكن» أصبحت « صار » من جنس « كان » في الدلالة على المضيّ في الزمان.

فإذا ثبت هذا، فكيف لك أن تفسّر اختفاء المضيّ من « صار » في قول من نوع :

(4) الآن فقط صار الطقس جميلا.

جليّ حينئذ أنّ الناسخ بين (3) و(4) لم يحتفظ بنفس القيمة الزمانيّة. وبما أنّنا اعتمدنا مبدأ الهويّة أصلا ابستيمولوجيّا ضامنا لنجاعة التفسير، فلا بدّ أن نرفض أن يكون نفس العنصر دالاّ على المضيّ حينا وعلى الحال حينا آخر. لم يبق لنا بذلك إلاّ أن نفترض أنّ الدلالة الزمانيّة

في (2) و(3) و(4) ليست ثاوية في الناسخ وإنّما هي من نتائج التركيب الإعرابيّ.

غير أنّ هذا الافتراض على وجاهته لا يفسّر لنا انتقال القول بين (1) و(2) من الحال إلى المضيّ بسبب دخول الناسخ «كان». لذلك فمن الحتم أن نفترض كذلك أنّ لـ « كان » دلالة زمانيّة ما قد لا تكون من الزمان النحويّ الخالص ولكنّها تسهم فيه قطعا.

هذه الدلالة هي ما اصطلح عليه في دراسة الزمان بالمظهر.

فكيف تعبّر النواسخ الفعليّة عن المظهر ؟

معلوم أنّ هذه النواسخ أفعال تتصرّف جلّها في صيغتي الماضي والمضارع ويتصرّف بعضها في صيغة الأمر. فهي إذن دالّة كسائر الأفعال على أحداث. فـ« كان » دالّ على الوقوع أي على «الكون الذي هو الحصول المطلق» [8]، وجميع أخواته حسب الأستراباذي فروع عليه في أنّها تتضمّن معناه أي الحصول المطلق مع قيد آخر [9]، وهي لا تختلف في ذلك، إذا تدبّرنا، عن بقيّة الأفعال باعتبارها تعبّر بنفس اللفظ عن حدث مصدر الفعل فضلا عن حدث الوقوع ذاته [10].

والذي يعنينا من هذا كلّه أنّ انطواء هذه الأفعال على أحداث يقتضي تعبيرها الضروريّ عن المظهر بما هو كيفيّة الحدوث في الزمان. ولكنّ

---

(8) المقصود بالحصول المطلق **الكون المطلق** غير المقيّد بتخصيص حدثيّ أو زمانيّ. فـ «كان في نحو (كان زيد قائما)، يدلّ على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدلّ على **الكون المخصوص**، وهو كون القيام. (الاستراباذي IV ، ص 178).

(9) صار : كان + بعد أن لم يكن / أصبح : كان (في الصبح) + بعد أن لم يكن / ما زال : كان + يكون / ما دام : كان + مدّة كونه يكون ...

(10) كلّ الأفعال تعبّر في صيغة تأليفيّة عن حدث الوقوع مع تخصيص ذلك الوقوع. فـ «قام» مثلا تعبّر عن حدث وقوع حدثٍ مع تخصيص ذلك الوقوع بحدث القيام. والدليل أنّك إذا لم تعرف الحدث سألتَ : ماذا وقع ؟ وقد يجيبك سامع : وقع قيام.

تقصّي الدارس للإمكانات النظريّة المختلفة التي تبنيها النواسخ يكشف أنّها لا تعبّر عن نفس المظهر في نفس المستوى النحويّ.

I . 2 - تعبير النواسخ عن المظهر بالصيغ الصرفيّة :

انطلقنا من افتراض كون الزمان دلالة منتجة بالانطلاق من معان مؤسّسة. تتوزّع هذه المعاني بين المستويات النحويّة المختلفة من تصريف ومعجم وإعراب [11] لذلك اخترنا لضرورات المنهج أن نترصّد دلالة النواسخ على الزمان في كلّ منها.

وفي رأينا أنّ المستوى التصريفيّ ينطوي على أوضح المعاني المظهريّة المؤسّسة التي توفّرها هذه الأفعال. فهي بتصرّفها إلى الماضي والمضارع تراوح في التعبير بين دلالتين: الانقضاء وعدم الانقضاء. تعبّر عن الانقضاء صيغة الماضي في «كان، شرع، كاد» وأخواتها. فمهما اختلفت هذه الأفعال في معانيها الحدثيّة فإنّها تشترك في دلالتها التصريفيّة على انقطاع الحدث وتمامه إذا ما جاءت في صيغة الماضي، شأنها في ذلك شأن بقيّة الأفعال المدعوّة تامّة. ذلك أنّ «كان الطقس جميلا» لا تختلف من الناحية المظهريّة التصريفيّة عن «شرع زيد في الغناء» وهما معا نظيران لـ «خرج زيد».

وفي المقابل، فإنّ ورود هذه الأفعال في المضارع يحوّلها إلى الدلالة على عدم الانقضاء «فكان للماضي» كما يقول الرضيّ، «ويكون للحال

(11) أغلب الدارسين على أنّ المستوى الصوتيّ خلو من التأسيس لمعاني الزمان، ولنا أنّ ذلك يصحّ لمن قصر النظر في علم الأصوات على التحليل الصوتميّ دون التحليل النغميّ. فقد يبدو من خلال تحكّم المتكلّم في نغميّة القول بالتمطيط في المقاطع مثلا حرصه على محاكاة طول الحدث إذا كان الحدث قابلا لذلك، أي محاكاة ما يتصوّر أنّه امتداده على خطّ الزمان. الا ترى أنّك إذا قيل لك : «نام العرب» فصحّحت بالقول : «بل نـــــام العرب» أفدت فضلا عن تكثير الحدث استغراقه لأغلب أجزاء الزمان الماضي فأنتجت بتعاضد صيغة المنقضي في « نام » مع نغميّة آدائه مظهرا شبيها بالاستمرار في الماضي ؟ هذا ولا نذكّر بدلالة النغميّة على الجهة الزمانيّة بتمييز الإنشاء عن الخبر.

والاستقبال» وهو يعني ههنا بالمضيّ الانقضاء وبالحال والاستقبال عدم الانقضاء.

وتستثنى في هذا المقام « ليس » و« ما دام » من أخوات كان لعدم انصرافهما إلى المضارع. ويشير الأستراباذي إلى هذا بقوله : «وجميع هذه الأفعال متصرفة إلاّ ليس ودام» ولا يقدّم لنقصان تصرّفهما تعليلا. والظاهر أنّ لدلالتهما الزمانيّة دخلا في هذا الشأن. فـ« ليس » فعل إلى الحروف أقرب على نحو ما حدس أبو عليّ الفارسي، فالأرجح أنّه كلمة مركبّة من حرف النفي «لا» ومصدر مهمل هو «أيس». وقد جاء في لسان العرب أنّ العرب تقول «جيئ به من حيث أيس وليس، ومعنى أيس كمعنى حيث هو في حال الكينونة والوُجْد». وذكر ابن منظور عن الخليل أنّ معنى لا أيس أي لا وُجْد (ابن منظور، مادّة ليس). ومن هنا نفهم مأتى تعبير «ليس» عن نفي الكينونة، فالنفي مستجلب من حرف النفي والكينونة معنى معجميّ مستقدم من «أيس»، وأيس إذا عنت الوجد والكينونة فهي إلى المصادر أقرب. والثابت في المصدر دلالته على الانقضاء لأنّه تسمية للحدث والحدث لا يسمّى إلاّ إذا وُجِد. فرجح عندنا بذلك أنّ دلالة الانقضاء ثابتة في « ليس » بحكم انطوائها على مصدر منقض.

غير أنّ دلالة الانقضاء في « ليس » تختلف عن الانقضاء في « كان » فالمثال (2) : (كان الطقس جميلا) يعبّر عن انقضاء كينونة جمال الطقس في زمان واقع قبل زمان القول أي في الزمان الماضي. ذلك أنّ الانقضاء، إذا لم يقيّد تركيبيّا بما يخصّصه زمانيّا، دلّ على المضيّ لمناسبة معنى الانقضاء للزمان الماضي. في حين أنّ قولك :

(5) ليس الطقس جميلا

لا يدلّ على نفي انقضاء الكينونة في الزمان الماضي، بدليل أنّ المتكلّم العاديّ لا يعبّر عن نفي « كان » بـ « ليس » وإنّما بـ « لم يكن ». ففي « ليس » دلالة على الحال لا شكّ أنّها متأتّية من شيء آخر غير الصيغة

الصرفيّة لما سمّي فعلا ناقصا. ولا شكّ أنّ للدلالة على الحال صلة بمظهر عدم الانقضاء يستشفّه المتكلّم في « ليس » ولا يجد له الدارس تعليلا إذا ما قصر النظر على المستوى الصيغيّ الصرفيّ فيه ممّا يؤكّد لنا قصور هذا المستوى [12] منعزلا عن الإدلاء بأسرار المظهر في الناسخ.

وإذا التحم العنصران في بنية « ليس » فانطمست ملامح التركّب فيه، فقد حافظت « ما زال » و« ما انفكّ » و« ما برح » وأمثالها على عنصري تركّبها مستقلّين وإن كانا متمثّلين في الوعي النحويّ وكأنّهما كتلة منسجمة. ويمكن لهذه الأفعال المركّبة من حرف نفي وفعلٍ أن تتصرّف إلى المضارع خلافا لـ« ما دام » المصدّرة بحرف الموصول المصدريّ. وهذا يستدعي في رأينا وقفة للتدبّر. فهل يعني خلوص «ما دام» لصيغة الماضي خلوصها للانقضاء ؟ وإذا كان ذلك كذلك، فما مأتى اليقين بأنّ حدث ديمومة القيام لم يتمّ ولم ينقطع في قولك مثلا:

(6) لا يخرج زيد ما دام عمرو قائما.

ترى أنّه انسجم في هذا المثال ورود « ما دام » في صيغة المنقضي مع معنى عدم الانقطاع فيه، لذلك لم يحتج النظام إلى استدعاء صيغة المضارع الملائمة لمظهر عدم الانقضاء للتعبير عن القيمة الزمانيّة في (6). وهذا دليل آخر ينضاف إلى ما سبق لتأكيد قصور النظر في المستوى الصرفيّ منفردا لتحديد المظهر في النواسخ.

I .3 - تعبير النواسخ عن المظهر معجميّا :

من الشائع أنّ النواسخ الفعليّة يدلّ بعضها على الكينونة وبعضها على الصيرورة، ويدلّ بعضها الآخر على الديمومة، في حين تختصّ أخرى

(12) إذا عدنا إلى أصل تركّب «ليس» من حرف النفي [لا] والمصدر المهمل انكشف مأتى تسرّب عدم الانقضاء إلى هذا الناسخ. فـ [لا] حرف موضوع لنفي ما بعد الآن والمتّصل بالآن لذلك يكثر دخوله على المضارع غير المنقضي المتمثّل في صيغة المرفوع، ممّا يغرينا باعتبار عدم الانقضاء ههنا نتيجة للتركيب بين العنصرين أي هو مظهر يفرزه المستوى الإعرابيّ.

بالتعبير عن المقاربة وأخرى عن الشروع. هذه المعاني التي وفرت للنواسخ الفعليّة قدرة كبيرة على تنويع الدلالات الزمانيّة في الجملة البسيطة وفي الجملة المركّبة، ليست إلاّ معاني مظهريّة لا نجدها في المستوى التصريفيّ وتقدّمها المادّة المعجميّة لهذه الأفعال.

فـ« كان » بمادّتها المعجميّة المشتقّة من الجذر (ك.و.ن) تدلّ على مظهر الكينونة، والكينونة وجود في الزمان وحدوث فيه. لذلك فما يقال بشأن الجملة الاسميّة البسيطة المصدّرة بـ« كان » من أنّها تعبّر عن انقضاء كينونة الحدث إنّما هو حساب للدلالة الزمانيّة التي يقدّمها التصريف من جهة والمعجم من جهة أخرى.

ويحصل نظير هذا بالنسبة إلى « صار » التي تعبّر في صيغة الماضي عن انقضاء «الصيرورة». وبالنسبة إلى « ظلّ » (ومعناها قضاء جميع النّهار) الدّالة مظهريّا على ديمومة الحدث في الزمان كما تدلّ عليه مادّتها المعجميّة.

ولعلّ وجاهة المساهمة المعجميّة في تأسيس المعاني المظهريّة هي ما يجعلنا نهتمّ بالنظر في الفرق بين « ظلّ » و« بات » اللتين جمعهما الرضيّ تحت عنوان واحد وأبرز الوشائج بينهما. فلئن شاع في العرف العلميّ المشترك أنّ « بات » دالّة على الصيرورة و« ظلّ » دالّة على الديمومة، فإنّنا أميل إلى اعتبارهما تنويعين من نفس الجنس للدلالة على نفس المظهر وهو الديمومة. فمعنى « ظلّ » معجميّا كما يقول الأستراباذي «قضاء جميع النهار» ومعنى « بات » «قضاء جميع الليل» وهو ما يفترض أنّه لا فرق مظهريّا بين (7) و(8) :

(7) ظلّ زيد متفكّرا

(8) بات زيد متفكّرا [13]

---

(13) قارن بينها وبين

(8') : أمسى زيد متفكّرا

تستشعر الفرق بين الصيرورة في « أمسى » والديمومة في « بات ».

وإنّما الفرق بينهما في نوعيّة الزمن الخارجيّ الذي يحيل عليه الفعل بمعجمه، فالأوّل دالّ على النهار والثاني على الليل، ولا فضل لأحدهما على الآخر إذا عيّرا بمعيار الزمان النحويّ، فالرأي عندنا أنّه لا وجاهة في التمييز بينهما.

بل إنّ ما جعل « ظلّ » و« بات » تجتمعان للدلالة على نفس المظهر يعادل ما جمع « أصبح » و« أضحى » و« أمسى » للدلالة على الانتقال من حال إلى حال فيما سمّي الصيرورة. ففضلا عن اشتراك هذه الأفعال بمقتضى موادّها المعجميّة في الإحالة على الزمن الخارجيّ، فإنّها تتفق بفضل صيغتها الصرفية (وزن «أفعل»)، في الدلالة على الانتقال من حال إلى آخر.

وقد تنبّه الأستراباذي إلى خاصيّة هذا الثالوث من النواسخ الجامع إلى دلالته المظهريّة الصيغيّة (انقضاء/ عدم انقضاء) ودلالته المظهريّة الاشتقاقيّة (الصيرورة الناتجة عن معنى التحوّل في «أفعلَ») دلالةً زمانيّة معجميّة تجعل القول مظروفا بظرف زمانيّ اختياريّ. فالرضيّ يجوّز استعمالين :

- استعمالٍ تكون فيه « أصبح » و« أضحى » و« أمسى » «بمعنى صار مطلقا دون اعتبار الأزمنة التي يدلّ عليها تركيب الفعل (...) بل باعتبار الزمن الذي تدلّ عليه صيغته» (IV /ص191) بحيث تتلاشى من هذه الأفعال الدلالة على الزمن الواقعيّ الخارجيّ وتثبُت فيها الدلالةُ على الانتقال،فتكون دلالتها الزمانيّة حينئذ دلالة اشتقاقيّة.

- واستعمالٍ ثان يكون فيه « أصبح » مثلا بمعنى «كان في الصبح»، والأقرب أن يقول صار في الصبح، «فيقترن مضمون الجملة أعني مصدر الخبر مضافا إلى الاسم بزمان الفعل الذي يدلّ عليه تركيبه والذي تدلّ عليه صيغته» (IV /ص191).

ولا تشذ أفعال المقاربة والشروع عن أخوات «كان» في الدلالة على المظهر بمادّتها المعجميّة. فالمقاربة مظهر ينطلق تأسيسه معجميّا باستدعاء

الأفعال الدالّة على قرب وقوع الحدث مثل « كاد » و« أوشك » و« كرب »، فهي كما يقول الأستراباذي «موضوعة لدنوّ الخبر». و«كاد» في الأصل : قرب، و« أوشك » في الأصل : أسرع، فهما مع مرادفاتهما تؤسّسان معجميّا معنى مظهريّا مختلفا عن الانقضاء وعدم الانقضاء، إذ تعلنان إذا وردتا مثبتتين أنّ الحدث الواقع بعدهما منتفٍ وغير واقع، لكنّ انتفاءه حصل مباشرة قبل انطلاق حدوثه المحتمل، وهذا ما يفسّر الاصطلاح عليها بالمقاربة.

أمّا أفعال الشروع، فقد استقت تسميتها من أمّ الباب « شرع » الدالّة معجميّا لا صرفيّا على البداية. والملاحظ في أفعال الشروع اتفاقها في تعيين نقطة انطلاق الحدث وافتراقها في دقّة ذلك التعيين. فـ« شرع » تختلف معجميّا عن « أنشأ »، وهما معا يختلفان عن « أخذ، جعل، أقبل »، وهو ما يفسّر مقبوليّة (9) وعدم مقبوليّة (10) في الاستعمال القديم :

(9) أنشأ السحاب يمطر. (لسان العرب، مادّة : ن.ش.ء)
(10) * شرع السحاب يمطر.

هذه الأمثلة ومثلها تؤكّد لنا مرّة أخرى أنّ المستوى المعجميّ رغم دوره الأساسي في بيان هذه الدلالات المظهريّة عاجز وحده عن تفسير هذه الدلالات. فللمعجم كما للتصريف والاشتقاق إسهام معنويّ تأسيسيّ لا يصبح ذا مفعول حقيقيّ إلاّ إذا انضمّت إليه إسهامات عناصر أخرى تلتحق به في البنية الإعرابيّة. ففي التركيب تجتمع الدلالات المؤسِّسة لتُنتج دلالة نهائيّة ضروريّة لفهم معاني الأقوال الزمانيّة، وهي المظهر الإعرابيّ.

II - دلالة النواسخ على المظهر الإعرابيّ :

II . 1 - إشكاليّات بنيويّة :

إن كان المستوى التصريفيّ والمستوى المعجميّ يسهمان في التأسيس لمعاني الزمان، فإنّ المستوى الإعرابيّ مستوى إنتاج الدلالة الزمانيّة

انطلاقا من الدلالات التصريفيّة والمعجميّة المؤسّسة، وهو المجال الذي تظهر فيه قيمة النواسخ في إغناء النظام المظهريّ بفضل ما توفّره من إمكانيّات بنيويّة متنوّعة.

على أنّ المقبل على دراسة النواسخ في البنية الإعرابيّة لا يلبث أن ينتبه إلى إشكال بنيويّ ساد التراث النحويّ القديم وتسرّب إلى العرف العلميّ الحديث. فالمتّفق عليه أنّ هذه الأفعال أفعال ناقصة، لذلك اقتضت مرفوعا هو اسمها ومنصوبا هو خبرها. ولئن لم تعرقل هذه الفكرة السائدة دراسة النواسخ في مظهرها التصريفيّ والمعجميّ، فإنّها قد أثّرت بلا شكّ في دراسة دلالة هذه الأفعال المظهريّة الإعرابيّة.

كان من نتائج هذه الفكرة أن اعتبرت هذه الأفعال استثناءات محصورة ممّا انجرّ عنه ضبطها في قائمة رسميّة تتضمّن عددا معلوما من الأفعال «الناقصة». واعتقادنا بعد دراسة النواسخ أنّ النقص، إذا ثبت، ليس نقصا في هذه الأفعال بقدر ماهو نقص في القائمة الرسميّة التي زعمت ضبطها.

يستشعر الدارس حرج النحاة القدامى في هذه المسألة عند تعرّضهم إلى تعداد أخوات كان. فقد ذكر الأستراباذي عن ابن الحاجب إلى جانب ﴿ كان ﴾ وأخواتها الإثنتي عشرة ﴿ آض، عاد، غدا، راح ﴾، وأشار إلى أنّ القائمة التي ذكرها صاحب الكافية غير متّفق عليها بين النحاة، «فقد زيد من مرادفات صار، (آل، ورجع، وحال، وارتدّ)... وكذا زيد على مازال من مرادفاتها (ما وني، وما رام من رام يريم أي برح... ومن الملحقات، (جاء) في ما جاءت حاجتك أي ما كانت حاجتك، ومنها (قعد) في قول الأعرابيّ : أرهف شفرته حتّى قعدت كأنّها حربة أي صارت». (IV/ ص 184، 181، 179).

تؤكّد هذه الأمثلة متانة الصلات التي تعقدها هذه الأفعال المدعوّة ناقصة مع بقيّة أفعال النظام، وهي صلة تعضدها استعمالاتنا في الدارجة في تعبيرنا عن «ظلّ يفعل» بـ«قعد يفعل» وعن «صار يفعل» بـ «ولّى

يفعل» [14]... ولا ريب في أنّ الانتقال من «ظلّ» إلى «قعد» ومن «صار» إلى «ولّى» راجع إلى محافظة الواحد منهما على نفس قيمة صاحبه الزمانيّة داخل نفس التركيب الإعرابيّ.

وبناء على هذا، فإنّ التمييز بين الفعل التامّ والفعل الناقص تمييز شكليّ لا قيمة له في الأساس النحويّ الخالص، إذ أنّ الفرق الجوهريّ بين «دخل يفعل» و«صار يفعل» فرق دلاليّ ناتج عن نوعيّة المعاني المظهريّة التي تدخلها طبيعة الفعل المعجميّة على التركيب الإعرابيّ.

ومعنى هذا أنّ ميزة ما سمّي ناسخا لا تكمن في نقصانه الإعرابيّ، وإنّما ترجع إلى أنّه فعل ذو قوّة مظهريّة وذلك على خلاف بقيّة الأفعال ذات القوّة الإحاليّة المرجعيّة، وهو ما يخوّل له أكثر من غيره تنويع الدلالات المظهريّة الإعرابيّة في الجمل المركّبة.

ويقودنا هذا إلى اعتبار خبر الناسخ في الجملة المركّبة مفعولا متمّما يحمل معنى مظهريّا لم يكن فيه قبل دخول الفعل العامل. وميزة هذا المعنى المظهريّ الناتج تركيبيّا أنّه ينبّر دلاليّا [15] مظهر الفعل المعجميّ (كينونة، صيرورة، ديمومة، شروع، مقاربة) أكثر ممّا ينبّر مظهره الصيغيّ.

ومن الواضح أنّ هذا المظهر المعجميّ المنبّر تضطلع بأدائه أفعال أخرى في النظام غير ما سمّي نواسخ، والدليل تعبير الأفعال التي ذكرناها ﴿ بقي، قعد، جاء ﴾ وغيرها ممّا يصعب حصره، عن نفس القيم المظهريّة المعجميّة التي تعبّر عنها النواسخ. فإذا انضاف إلى هذا ورود هذه النواسخ في جمل تستغني بالمرفوع عن المنصوب تقوّضت أسس اعتبارها ناقصة وثبت أنّها قد ترد في جمل ذات معلومات دلاليّة قليلة مثل :

---

(14) هذه الاستعمالات الدارجة لها نظير في الاستعمالات القديمة، وقد ذكر عباس حسن أحد عشر فعلا يصحّ كلّ منها أن يحلّ محلّ صار. (عباس حسن، ج 1، ص557).

(15) التنبير الدلاليّ عمليّة تقوم على إبراز معنى من معتني بنية ما على حساب المعاني الأخرى التي تحتويها هذه البنية. فمثلا ينبّر اسم الفاعل الفاعليّة على حساب الحدث في حين ينبّر اسم المفعول المفعوليّة.

،كانت الحرب»، وقد ترد في جمل أغنى دلاليّا تتطلّب مفعولا مثل : ،كانت الحرب قد نشبت بين الفريقين».

II.2 - إسهام كان وأخواتها

II.2.1 - تقوية الوجوب والتبعيد في الزمان الماضي بدخول الكينونة المنقضية على معمول منقض

تحتمل « كان » إذا وردت في صيغة المنقضي الورود في بنى تركيبيّة مختلفة، والعملَ في أفعال ذات صيغ متنوّعة، فتدخل على الماضي كما تدخل على المضارع، وقد ذكر الأستراباذي أنّ جمهور النحاة متفق على أنّ وقوع الماضي خبر « كان » غير مستحسن، وأنّ الماضي إذا وقع خبرا فلا بدّ أن يكون مسبوقا ب ـ | قد | ظاهرة أو مقدّرة «لتفيد التقريب من الحال» علّتهم في ذلك «دلالة « كان » على المضيّ فيقع المضيّ في خبرها لغوا» والمقصود بالمضيّ هنا الانقضاء.

واعترض الرضيّ على ذلك مؤكّدا أنّه من «الأولى تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد» وتعليله أنّه «لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى واحدا» (II / ص 84). فكان على قدر وجاهة الاعتراض الاختصار في التعليل، فقد كان حريّا به أن يستأنف التعليل بتقديم أنّ العنصرين الدالين على نفس المعنى ينتجان باجتماعهما في التركيب معنى إضافيّا ليس لهما في الأصل. فدخول « كان » على المنقضي ليس زيادة لفظيّة على الحدّ الأدنى فنعدّه تأكيدا للانقضاء فحسب، بل هو باب من أبواب التركيب التي يتيحها النظام للمتكلّم لإنتاج مظهر إعرابيّ مخصوص يكيّف محلّ القول على خطّ الزمان.

وبناء على ذلك، فليست | قد | الداخلة بين « كان » والمنقضي وسيلةَ الناسخ للعمل في الخبر الوارد في صيغة الماضي فيؤتى بها لتجويز ما لا يجوز، وإنّما هي أداة قد يستدعيها في التركيب انسجامُها الدلاليّ مع المعنى الزمانيّ المتوفّر في هذا النوع من البنى. فـ | قد | موضوعةٌ حسب

الخليل للتقريب من حال التكلّم أي تقريب الحدث من النقطة المرجعيّة الأساسيّة في تحديد الزمان، وهي تتطابق في المثال التالي (1) مع لحظة إنشاء القول.

(11) قد جاء عمرو
(12) كان قد جاء عمرو

ولمّا كان دخول ﴿ كان ﴾ على صيغة الماضي معيّنا لنقطة مرجعيّة ثانية مستقلّة عن الحدث الإنشائي [16] هي لحظة انقضاء الكينونة، جاءت [قد] لتقوية الصلة بين ﴿ كان ﴾ ومعمولها أي للتقريب بين حدث الكينونة المنقضي في الزمان الماضي وحدث المجيئ، مع ضمان أسبقيّة الثاني على الأوّل (كان عمرو في حالة من انقضى مجيئه). وهو ما يفسّر قرب حدث المجيئ من الحاضر في (11) وبعده في الماضي في (12).

وفضلا عن ذلك، فإنّ لـ [قد] دلالة جهيّة تفسّر توسّطها بين المنقضيين. فهي تفيد مع الماضي التحقيقَ، والمقصود به تحقيق الوجود أي تحديدا جهة الواجب في الزمان. ومن المعلوم أنّ المنقضي أولى للواجب لأنّه من تحصيل الحاصل، فإذا عمل المنقضي في المنقضي، قوي معنى الوجوب في القول فاستدعت قوّته الأداة المظهرة لتلك القوّة الوجوبيّة، فاختار المتكلّم إظهار [قد] وكان يمكنه كذلك الاستغناء عنها.

يفيدنا ما تقدّم في إظهار تعامل المستويات النحويّة المختلفة في توليد المعنى الزمانيّ إعرابيا، ويبرز التشابكَ القائمَ بين المعنى الزمانيّ والمعنى المظهريّ والمعنى الجهيّ في التركيب الإعرابيّ. هذا التشابك هو الذي أوقع في ذهن القدماء أنّ صيغة المضارع تفيد الاستمرار، وهي فكرة نجد آثارها اليوم في النحو المدرسيّ عند التطرّق إلى دخول ﴿ كان ﴾ على المضارع.

(16) المقصود بالحدث الإنشائيّ حدث إنشاء القول. يقول الشريف : «إذا أردنا أن نقرّب معنى الإنشاء عندنا فهو في النهاية الانشاء الذي على أساسه يكون الإنشاء والخبر البلاغيّان، فهو إنشاء الإنشاء والخبر» (الشريف 2002، ص 512).

2.2.II - مظهر الاستمرار نتيجة عامليّة إعرابيّة

الشائع في التراث النحويّ أنّ صيغة المضارع تدلّ على الاستمرار، وهذا اختيار يسوّي في نظرنا بين مظهرين نراهما متمايزين هما مظهر عدم الانقضاء من جهة ومظهر الاستمرار من جهة أخرى [17]. ونحسب أنّ « كان » الداخلة على المضارع توفر لنا التمييز بين عدم الانقضاء باعتباره مظهرا صيغيّا والاستمرار الذي هو نتيجة للتركيب الإعرابيّ. فمن الرّاجح أنّ مأتى ارتباط المضارع بالاستمرار في التفكير النحويّ القديم تعويلُ النحاة في التمثيل على الخبر الحقيقيّ دون الاحتماليّ أو الاعتباريّ [18]. ففي الخبر الحقيقيّ يدّعي المتكلّم أنّ مضمون الحدث قد تحقّق واقعيّا قبل لحظة القول ممّا ينتج تمطيطا في الحاضر تزيده صيغة المضارع استفحالا لأنّها تضيف إلى قُطيعة المضيّ السابقة للحظة الإنشاء (ز0) قطيعة من الاستقبال اللّاحق لها [19]. لاحظ مثلا (13) :

(13) كان زيد يصلّي

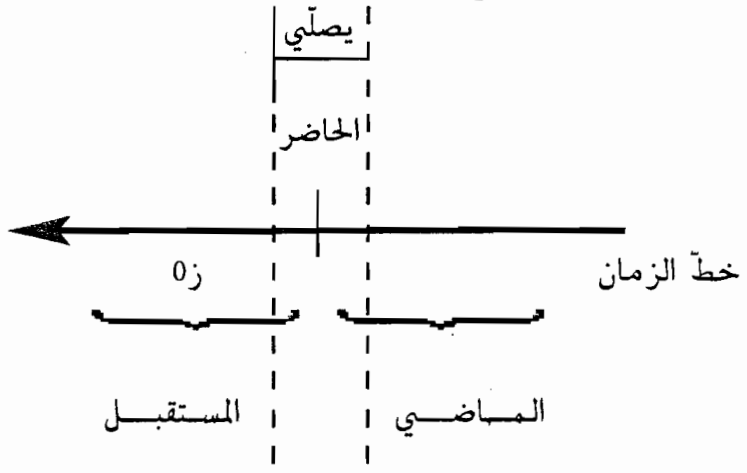

(17) يذكر الأستراباذي أنّ «العادة جارية منهم (العرب) إذا قصدوا معنى الاستمرار أن يعبّروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي أصل وضعه للإطلاق، كقولك : «زيد يؤمن بالله» أي : هذه عادته». (II/ ص 251). وهو شاهد يدلّ على أنّ النظريّة التراثيّة لا تخلط بين عدم الانقضاء والاستمرار فحسب، بل كذلك بين الاستمرار والمعاودة وهما مظهران مختلفان.

(18) المقصود بالخبر الحقيقيّ : خرج زيد
الخبر الاحتماليّ : قد يخرج زيد
الخبر الاعتباري : سيخرج زيد

(19) تذكّر تعريف الأستراباذي للحال : ما على جنبتي الآن من الزمان مع الآن.

وإذا عرفنا أنّ البؤرة التي أينعت فيها فكرة استمرار المضارع هي الحاضر، فإنّ إقصاء « كان » للحاضر بدخولها على المضارع يسهّل مقاومة الاعتقاد في الأصل الصيغيّ للاستمرار. فإذا عملت « كان » في « يصلّي »، قاوم الانقضاءُ الصّيغيُّ فيها تمطّي صيغة غير المنقضي على الحاضر الموسَّع مقاميّا، فيسهُل بذلك على الدارس أن يتخلّص من فكرة المضارع المستمرّ بالوضع اللغويّ، لا سيّما إذا انتبه إلى أنّ الأفعال تختلف في التعبير عن المدّة بحسب موادّها المعجميّة (وخز/ مشى) وبحسب صيغها الاشتقاقيّة (سقط/ تساقط) [20].

من هذا المنظور نفضّل التخلّي عن اعتبار الاستمرار معنى تؤسّسه صيغة المضارع، فهو في اعتقادنا منتج بالتعويل على معطيات المقام، وطبيعة الاختيار المعجميّ والتعامل مع العناصر السياقيّة الأخرى. فقولك: «كان زيد يصلّي» لا يعني سوى أنّك تخبر عن انقضاء كينونة حدث غير منقض في الزمان الماضي.

هذا، والأفعال صنفان : صنف يدلّ انقضاؤه التصريفيّ على انتفاء وجوده في الدلالة المعجميّة، وصنف لا يدلّ انقضاؤه التصريفيّ على ذلك. فمن الصنف الأوّل أفعال من قبيل خرج ودخل وضحك، ومن الصنف الثاني أفعال من نوع مرِض وعشِق وكان [21]. ذلك أنّ انقضاء الكينونة لا يعني انتفاءها، فـ « كان » من صنف الأفعال التي لا يؤدّي انقضاؤها الصرفيّ إلى إبطال أحداثها دلاليّا، فهو من صنف « نام » الذي لا يدلّ انقضاؤه الصيغيّ على استيقاظ الذات المنسوب إليها الحدث. ولذلك ترى الاستمرار يثبت في (13) رغم خروجه من بؤرة الحاضر طالما أنّ

(20) إذا قارنّا بين وخز ومشى بدا لنا أنّ المدّة الزمانيّة التي يستغرقها المشي اقصر بكثير من المدّة التي يتطلّبها المشي. فالحركة الموافقة للوخز من المشي هي الخطو تقريبا.

(21) قولك : مرِض في صيغة المنقضي صرفيّا لا يعني أنّ المتحدّث عنه بَطُل مرضه وتعافى تعافى في لحظة التكلّم، وذلك على نقيض قولك : خرج التي تنتفي وتنتهي بمجرّد انقضائها الصرفيّ.

المظهر المعجميّ في « كان » يختلف عن مظهره التصريفيّ. وهنا يتحتّم للبرهنة على أنّ الاستمرار مظهر ناتج إعرابيّا ومقاميّا، أن نقارن بين المثال (13) : كان يصلّي.. والمثال (14)، ثمّ بين (14) و(15).

(14) كان زيد يصلّي طوال اليوم.

(15) قبل دخولك بدقيقة كان زيد يصلّي.

فمن الواضح أنّ (14) أظهر في الاستمرار من (13) وكذلك من (15) رغم اتفاق الجمل الثلاث في الصيغة الصرفيّة المستخدمة ومادّتها المعجميّة. وهذا يفترض أنّ الاستمرار أتى (14) من خصوصيّة العناصر الزائدة فيها أي أنّه ناتج بالتركيب الإعرابيّ لا مؤسّس بالصيغة الصرفيّة.

ومهما قرنت النظريّة التراثيّة بين المضارع والاستمرار، فمن الأكيد أنّه لم يغب عنها الوعي بدور مختلف عناصر التركيب النحويّ في إنتاج هذا المظهر. يُظهر ذلك ردّ الأستراباذي على من ذهب إلى أنّ « « كان » يدلّ على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمان الماضي وشبهته قوله تعالى : كان الله سميعا بصيرا»، فقائل ذلك حسب الرضيّ : «ذهل عن أنّ الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان» (IV/ ص 186). وهو ما يؤكّد تفطّن الأستراباذي إلى دور الذات في تخصيص حدثها بالمظهر الزمانيّ ممّا يتضمّن الإقرار بأنّ الاستمرار منتج إعرابياً ومستدعىً مقاميّا. فقولك :

(16) كان الله سميعا بصيرا

يجمع إلى معاني السرمديّة والخلود المستفادة تصوّريّا من «الله» في عالم المعتقد، معنى الإطلاق المستفاد من الصفتين «سميعا، بصيرا»، فيقاوم هذان المعنيان دلالة الانقضاء في « كان »، ممّا ينتج في القول دلالة الاستمرار بل دلالة الديمومة إن رمنا التدقيق، لأنّ الديمومة أظهر من الاستمرار في الإطلاق والامتداد بما أنّ الاستمرار يفترض حتما نقطة تقطعه وتنهيه، وهو ما لا يتلاءم مع البنى التصوّريّة للمؤمن الناطق بـ (16).

3.2.II - خضوع بناء المظهر الإعرابيّ للجبريّة اللسانيّة

بينما توفّر « كان » للمتكلّم حريّة الاختيار بين إمكانيّات بنيويّة مختلفة بقبولها الدخول على الماضي وعلى المضارع، تنتقي سائر أخواتها معمولاتها بشروط وتخضع في إنتاج مظاهرها الإعرابيّة لقيود الجبريّة اللسانيّة. فالنظام يجبرك على أن تأتي بالمضارع بعد « ظلّ » و« ما زال » وغيرها من مجموعتها. وفي ذلك دليل آخر يؤكّد أنّ قيمة النواسخ الفعليّة تتجاوز مجرّد المظهر التصريفيّ الذي لا تختلف بحسبه « كان » عن « ظلّ » في شيء.

يتعلّق الأمر حينئذ بمظاهر إعرابيّة تساهم في بنائها هذه النواسخ بموادّها المعجميّة، ويتنافر فيها معنى العامل معجميّا مع مظهر الانقضاء في المعمول فتقصي الماضي لأنّها لا تطلب إلاّ غير المنقضي. فأنت لا تقول : × ظلّ مشى، لأنّه تركيب يتضارب فيه الإشعار بطول المدّة المستشفّ من مادّة « ظلّ » المعجميّة، والإحساس النفسيّ بالنقطيّة الذي تولّده صيغة المنقضي في « مشى » [22]. ذلك أنّ « ظلّ » فعل يريد له معناه المعجميّ شكل غير المنقضي إذ هو صرفيّا يعبّر عن الانقضاء ونمثل له بالرمز وهو معجميّا أقرب إلى عدم الإنقضاء ونمثل له بالرمز. فلذلك استدعى معمولا منسجما مع مظهره الخاصّ به أي معمولا يكون غير منقطع على خطّ الزمان.

أمّا « ما زال » وأخواتها المصدّرة بحرف النفي [ما]، فقد تفاعل فيها معنى الفعل المعجميّ الدالّ عقليّا على النفي، والنفي النحويّ الحقيقيّ

---

(22) التمييز بين الحدث النقطيّ والحدث القطعيّ تمييز يستند إلى التمثّل الاستعاريّ لمقولة الزمان على أنّها خطّ ممتدّ في الفضاء تقع عليه الأحداث الممكنة، بحيث يحتلّ كلّ واحد منها ما يناسبه من امتداد بالقياس إلى المدّة التي يفترض أن يستغرقها اشتغال الذات به. فما استغرق الاشتغال به مدّة قابلة للتجزئة إلى لحظات استحقّ أن يحتلّ من الخطّ قطعةً، وما كان غير ذلك لم يحتلّ إلاّ نقطة ترمز إلى اللحظة الوحيدة. وهذا ما يجعل « مشى » حدثا قطعيّا، و «وخز» حدثا نقطيّا. ورغم أنّ هذا التمييز مستقلّ عن نوع المظهر التصريفيّ الذي يتخذه الحدث، فإنّ الشعور النفسيّ للمتكلّمين ميّال إلى استفراغ المنقضي من المدّة، فما تمّ وانقطع انعدم في نفوسنا، وهو ما يفسّر استشعارك القطعيّة في « يمشي » والنقطيّة في « مشى ».

الداخل عليها بالحرف، لينتجا مظهرا إعرابيّا ذا أساس معجميّ، وهو ما عبّر عنه الرضيّ بكون دخول النفي على النفي يدلّ على دوام الثبوت. فشابهت هذه الأفعال المنفيّة ﴿ ظلّ ﴾ و﴿ بات ﴾ في مقاومتها للانقضاء الصيغيّ، فهي، بحكم تركّبها الإعرابيّ، نفي للانقضاء الموجود في ﴿ زال ﴾ و﴿ برح ﴾ و﴿ انفكّ ﴾ وغيرها. ومنه إجماع النحاة على أنّ [ما] لنفي الحال، فهي التي ترفع متراس الانقضاء الحائل دون المنقضي ولحظة إنشاء القول. وبرفع متراس الانقضاء يفيض النفي على أجزاء خطّ الزمان، وهو ما قصد إليه الأستراباذي بجعل ﴿ ما ضرب ﴾ يفيد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي. وفضلا عن ذلك، فإنّ هذه الأفعال المنفيّة تفيد بحكم مادّتها المعجميّة الدالّة على تمام الحدث والمسبوقة بأداة النفي، عدم تمام الحدث (عدم زواله) وهو ما يوافق مظهريّا غير المنقضي. وهكذا اقترن نفي الانقضاء الصرفيّ بنفي الانقضاء المعجميّ ليرشّحا ﴿ ما زال ﴾ وأخواتها للدلالة على غير المنقضي، دلالة عُوّض غيابها الصرفيّ في العوامل بحضورها الجبريّ في المعمولات، وهذا ما يفسّر لك اللحن في «*مازال فعل» ويبرّر الصواب في «مازال يفعل».

ولكن ما شأن ﴿ صار ﴾ بعدم الانقضاء فيمتنعَ بعدها المنقضي ؟

رأينا أنّ الأمر على علاقة بمظهر إعرابيّ تتعامل معه الصيرورة فيطلب غير المنقضي. فلئن كانت الصيرورة جليّة في الجملة الاسميّة من صنف: صار الطقس جميلا، فإنّها تتلبّس بمظهر آخر في الجملة المركّبة لعلّه مظهر المعاودة الذي يصير بمقتضاه معمول ﴿ صار ﴾ الفعليّ متكرّرا في الزمان الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وهو ما يفسّر طلبه لغير المنقضي. فإذا قارنت قول الشاعر في :

(17) صلحت حالتي إلى الخلف حتّى صرت أمشي إلى الورى زقفونة (المعرّي، رسالة الغفران)

بقول غيره :

(18) ساءت حالتي حتى مشيت زقفونة

لاحظت إلى جانب ضعف الايقاع في (18) ونقصان المعلومات الدلاليّة فيها، تخلّي « مشيت » في (18) عن معنى المعاودة والتكرار الذي في «صرت أمشي». فـ« مشيت » حدث تنبئ صيغته الصرفيّة بانقطاعه وانقضائه في الزمان الماضي ويحتاج إلى مستندات مقاميّة قويّة للجزم بوقوعه أكثر من مرّة في ذلك الزمان. أمّا «صرت أمشي»، فمستغنٍ عن المقام في ثبوت حدث معاودة المشي مرارا. وواضح أنّ مظهر المعاودة كمظهر الاستمرار في اشتراط غير المنقضي، ومنه امتناع المنقضي بعد « صار » وأخواتها.

4.2.II - تكييف «كان» للتزامن الخارجيّ بالتحكّم في التزامن الداخليّ

قد تتصرّف « كان » بنفسها إلى المضارع فتضمن الانسجام الدلاليّ في الجمل المركّبة المنطوية على ظروف. فإذا بدأت كلامك بالقول : «حين تعود في المساء»، امتنع عليك استئناف الكلام باستدعاء ناسخ فعليّ في صيغة المنقضي، فقواعد النظام تجبرك على تصريف الناسخ في المضارع، فتقول مثلا :

(19) حين تعود في المساء، أكون قد غادرت البلاد

أو تقول كذلك :

(20) حين عدتَ في المساء، كنتُ قد غادرت البلاد.

والفرق بين (19) و(20) أنّ الأولى تنشئ تلازما ظرفيّا (وزمانيّا) بين حدثين غير منقضيين بعد إنشاء القول، فيكتسي الكلام بلاغيّا قيمة الخبر الاعتباريّ لكونه استقباليّا وهي صيغة يعتبرها السيرافيّ من صنف الوعد أو الوعيد. في حين تقرّ (20) بتلازم حدثين منقضيين قبل لحظة الإنشاء، فيحمل الكلام على أنّه إبلاغ بما مضى فحسب. ولذلك أخذنا (19) على أنّها خبر اعتباريّ واقع في الزمان المستقبل ممّا يضعف

وجوبيّتها ويقوّي إمكانها الجهيّ، في حين نعتبر (20) خبرا حقيقيّا يدعم الانقضاء وجوبه. وهو ما يمكن التمثيل له بتبسيط متعمّد كما يلي :

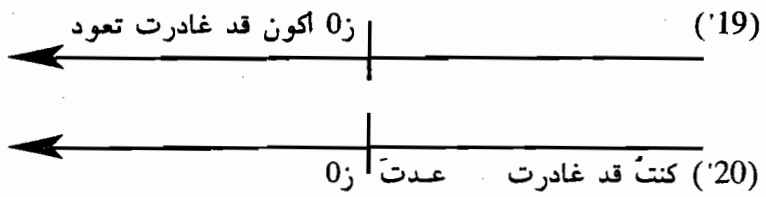

يفيدنا التمثيلان أوّلا في التذكير بخضوع بناء المظهر الإعرابيّ إلى الجبريّة اللسانيّة الضامنة للانسجام الزمانيّ، فإذا كانت [حين] من الظروف الطيّعة التي تتعامل مع المضيّ تعاملها مع الاستقبال، فإنّها تشترط لضمان التلازم الظرفيّ أن يكون الحدثان الواقعان تحت سيطرتها الزمانيّة على نفس الجزء من خطّ الزمان أي إمّا على جزء الاستقبال كما في (19') أو على جزء المضيّ كما في (20'). ولذلك كان من اللازم أن يماثل الفعل الثانويّ (أعود /عدت) الفعلَ الرئيسيّ (أكون /كنت) في مظهره التصريفيّ. ويبرز التمثيلان ثانيا دور الناسخ زمانيّا في مثل هذه الجمل القائمة على التلازم الظرفيّ. فـ«كان» من الأفعال التي تدخل على هذه الجمل إمّا لتعطيل التزامن الحدثيّ فيها أو لإبرازه، ألا ترى أنّك إذا قلت :

(21) حين تعود، أغادر البلاد

قرنتَ بالظرف [حين] بين حدثين يريد لهما التركيب الإعرابيّ التزامن في الزمان المستقبل. وليس هذا التزامن، تزامنا قائما على التقاء حدثين في نفس النقطة من خطّ الزمان، بل هو تزامن قائم على أسبقيّة ضروريّة بسيطة بين الحدثين المتزامنين. فقائل (21) يعلم، رغم اعتماده على ظرف سجّل فيه التزامن نظاميّا، أنّ عودة مخاطبه ستسبق حتما مغادرته للبلاد، لكنّه يختار أن يهمّش تلك الأسبقيّة الحتميّة وأن يقلّل من شأنها، فيرشّح [حين] من بين إمكانات بنيويّة أخرى تنصّ لغويّا على الأسبقيّة أو اللاحقيّة.

غيـر أنّ شبهـة التزامـن بين الحدثـين ترتفع بدخول ﴿ ك ان ﴾ في (19) : (حين تعـود..أكون..) بل تتحوّل أسبقيّة العودة المستنتجة عقليّا من (21) : (حين تعـود، أغـادر..)، إلى لاحقيّة لها منصوص عليها بنيويّا في (19). والثابت أنّ هذه الأسبقيّة ليست نتاج الناسخ ﴿ كان ﴾ منفردا بل هي نتيجة التركيب الإعرابيّ، وتحديدا نتيجة تعامل الناسخ مع الفعل المنقضي قبله. لاحظ أنّك إذا قلت :

(22) حين تعود أكون أغادر البلاد [23]

ألغيتَ ما كان في (19) أسبقيّةً بين الحدثين، وأنشأت بينهما تزامنا من صنف خاصّ، تزامنا مبـرزا بفضل ﴿ كـان ﴾، هو تزامن الحدث النقطيّ ﴿ تعود ﴾ مع الحدث القطعيّ الناتج عن التقاء ﴿ أكون ﴾ غير المنقضي بمعمول غير منقض أيضا ﴿ أغادر ﴾ :

(22')

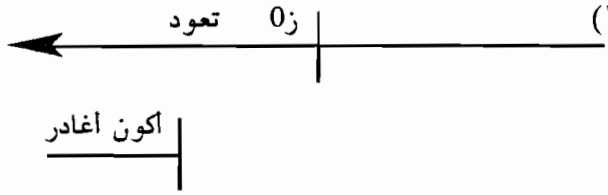

هذا التحليل قائم على تبسيط آن لنا أن ندفعه حتّى يتسنّى لنا تفسير وضوح التزامن في (22) وخفوته في (19). فليست هذه الجمل قائمة على حدثين فحسب (العودة والمغادرة) كما قدّمنا فيما سبق، إذ هي ترتكز على حدث آخر رئيسيّ يضطلع بإظهار التزامن المسجّل في [حين] ويتحكّم فيه بحسب معمولاته بالإبراز أو الإلغاء. هذا المظهر هو الكينونة.

فالواضح في (19) : حين تعود..أكون قد غادرت.. و(22) : حين تعود..أكون أغادر..أنّهما تتفقان في النصّ على التزامن بين حدث العودة وحدث الكينونة (حين تعود، أكون..). ولكنّهما إذ تشتركان في هذا

(23) قد تكون هذه الجملة غير مقبولة عند البعض ولذلك يفضّل معظم المتكلّمين التعبير عنها على الصورة التالية: حين تعود أكون مغادرا../ بصدد مغادرة البلاد..

التزامن الخارجيّ بين الظرف والمظروف، تتمايزان في كيفيّة التعبير عن التزامن الداخليّ بين ﴿ كان ﴾ ومعموله. وبما أنّ الزمان في الجملة يُبنى إعرابيّا، فلا شكّ أنّ لنوعيّة التزامن الداخليّ أثرا بارزا في تكييف التزامن الخارجيّ.

يستند البحث في اقتراح التمييز بين مستويين من التزامن إلى الفكرة القائلة بانتماء أخبار ﴿ كان ﴾ إلى جنس المفاعيل وتحديدا إلى صنف الأحوال منها [24]. وبالانطلاق من ذلك يجوز لنا أن نقارن بين نوعين من التزامن يعرضهما (19) و(22)، هو تزامن نعبّر عنه بتمثيل خط الزمان على الصورة التالية :

("19)

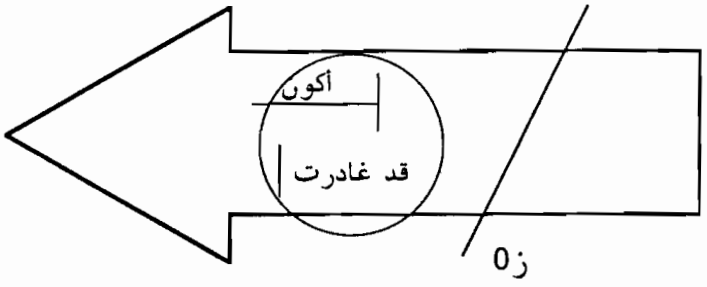

("22)

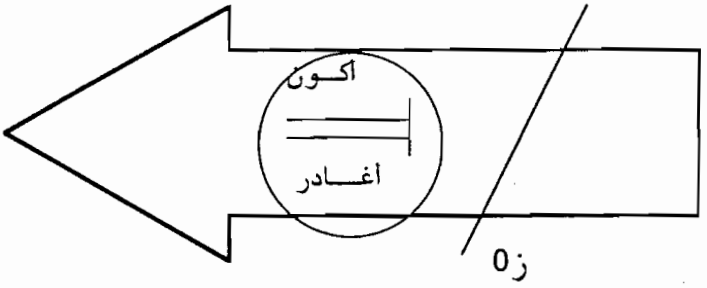

(24) عند سيبويه أخبار كان من المفاعيل، وصاحب الإنصاف ينسب إلى الكوفيّين اعتبارها من الأحوال.

يوفّر لنا التزامن في (19") إنتاج ما يسمّى في الفرنسيّة Le conditionnel passé [25]، وهو مظهر لا غنى للعربيّة فيه عن استدعاء ﴿ كان ﴾ غيرَ منقضية عاملةً في المنقضي. في حين ينتج التزامن في (22") شكل الحدث وهو بصدد التحقّق، وهو ما يوافق بالضبط ما يعرف في النظام الانجليزيّ بـ The progressif [26].

هذا الفرق في التزامن الداخليّ الذي ينتج مظهرين إعرابيّين مختلفين مؤسّسين بتعامل المعجم والتصريف والتركيب، يستلزم فرقا بين البنيتين في التزامن الخارجيّ، تزامنٍ يُفترض نظريّا أنّه موزّع بينهما بالتساوي بحكم انفتاحهما معا بالظرف [حين] المعبّر عن التزامن بالوضع اللغويّ. فما مأتى ما يستشعره متكلّم العربيّة من وضوح التزامن في (22) ووضوح الأسبقيّة الزمانيّة في (19) ؟

إنّ الأمر على علاقة وثيقة بالمظهر التصريفيّ لمعمول ﴿ كان ﴾. فلئن توافقت ﴿ كان ﴾ ومعمولها في (22") في الانطلاق من نفس النقطة الزمانيّة والتوازي في نفس الاتجاه على نحو ما يفرضه عدم الانقضاء في كليهما، فإنّه قد تعاكس اتجاه الحدثين في (19") : (.. أكون قد غادرت..) بحكم تعارض مظهريهما التصريفيّين، على نحو ما توضّح في الرسمين السابقين.

وبما أنّه من قواعد الزمان في العربيّة أنّ العنصر، وإن تغيّر بالتركيب عن مقتضاه، لا بدّ أن يحافظ على مقوّماته الذاتيّة، فقد عمل العامل ﴿ أكون ﴾ في معموله ﴿ غادرت ﴾ فحوّل المنقضي اللاّئق بالزمان الماضي إلى زمان الاستقبال، وعمل المعمول في عامله فسرّب إليه دلالته

---

(25) : مثال La IVe est un sommeil, l'amour en est le rêve,
Et vous **auriez vécu** si vous alVez aimé. (Alfred de Musset, Poésies.)
يقابلها في العربيّة : الحياة نوم حلمها الحبّ، **وستكون قد عشت** إذا كنت احببت.

(26) When you come back, I **will be lealVng** the country.

المظهريّة الانقضائيّة. فبدا الحدث غير المنقضي صرفيّا « أكون » محدودا بحدّ الحدث المنقضي « غادرت »، بحيث كاد التركيب، لولا دخول الأداة [قد]، أن ينشئ مظهرا إعرابيّا منتجا من مظهرين صرفيّين مؤسّسين، مظهرا قد نمثّل له كما يلي :

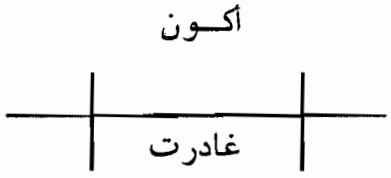

وبدخول [قد]، وقد فصّلنا فيما سبق وظيفتها الزمانيّة، يتراجع على خطّ الزمان حدث المغادرة المنقضي ليستقرّ ما قبل حدث الكينونة غير المنقضي، ومن هنا الأسبقيّة الجزئيّة للمغادرة على الكينونة ممّا يربك التزامن الداخليّ بين « أكون » ومعموله في (19').

الوضعيّة الأولى :

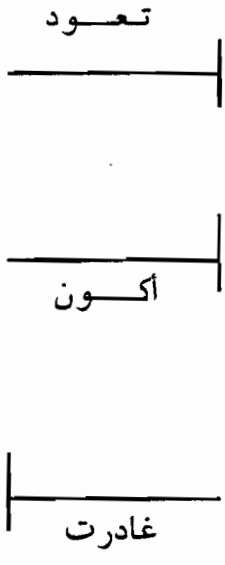

التزامن الداخليّ مختلّ لكنّ التزامن الخارجيّ سليم.

وبما أنّ المغادرة مظروفة نحويّا بالكينونة ولا يجوز منطقيّا أن تفيض عنها، ينزع الوعي النحويّ العامّ [27] إلى اجتذاب ﴿ أكون ﴾ على خطّ الزمان حتّى تستوعب مظروفها فنتحصّل على ما يلي :

الوضعية الثانية :

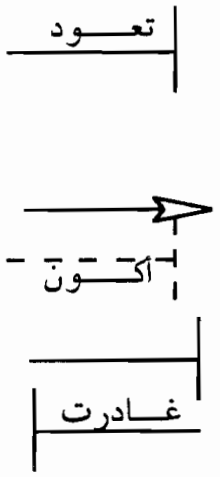

التزامن الدّاخليّ سليم والتزامن الخارجيّ مبطل : أسبقيّة حالة المغادرة على العودة.

أمّا مستندنـــا في ترشيح الوضعيّة الثانية، فما نفترضه من خفّة ﴿ كان ﴾ بنيويّا فهو في تصوّرنا شكل فعليّ أحاديّ الجناح متخفّف من الأحداث الحركيّة التي تحملها سائر أفعال النظام [28]. لذلك سهُل عليه الوقوع تحت تأثير الانقضاء في معموله، كما لم يعسر على معموله اجتذابه في الزمان إليه. على أنّه يبقى مع ذلك متحكّما في زمان كامل

(27) نعني بالوعي النحويّ الإدراك الحدسيّ والواعي للمتكلّم بإمكان قبول تركيب أو عدم إمكان قبوله.

(28) كلّ الأفعال في العربيّة ثنائيّة الجناح، فجناح أوّل للجدوث أو حدث وجود الحدث، وجناح ثان للحدث الحركيّ الذي تحدده مادّة الجذر المعجميّة. أمّا كان فأحاديّة الجناح فلا تدلّ إلا على الحدوث وهو ما يسمّيه الاستراباذي الحصول المطلق.
توضيح هذه الفكرة في مقالنا : الزمان المعجميّ في العربيّة : تعبير النواسخ عن المظهر الزمانيّ نموذجا، ينشر في مجلّة آداب القيروان.

الجملة باعتباره المقرّر الفعلي، بحسب صيغته الصرفيّة، لمحلّ معموله على خطّ الزمان إمّا قبل لحظة الإنشاء أو بعدها.

ولسنا بحاجة إلى طرح مثل هذه الإشكالات عند النظر في (22). فتوافق « أكون » و« أغادر » في المظهر التصريفيّ يلغي كلّ توتّر زمانيّ محتمل في الجملة. وبتزامن « أكون » مع معمولها داخليّا، يتحقّق التزامن الخارجيّ المؤسّس بالظرف [حين] في بساطة ووضوح :

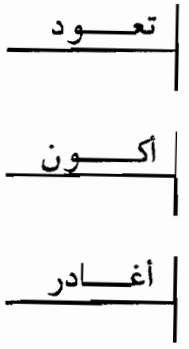

ومن ثمّة، فإنّ التزامن في العربيّة، وإن كان مسجلا نظاميّا في بعض الأدوات، مرتهن بالتركيب الإعرابيّ الذي تتفاعل فيه العناصر فيما بينها فتتوافق أو تتصارع وتنتج إمّا جملا مقبولة دلاليّا تتنوّع فيها المظاهر، وإمّا جملا غير مقبولة دلاليّا يتفطّن لسقمها متكلّم اللغة بمجرّد أن يتصوّر العلاقات الجدوليّة الممكنة بين الأبنية المحتملة.

وسنحاول في ما يلي أن نحاكي نشاط الحدس النحويّ الطبيعيّ في تزكيته للمقبول من الأقوال وطرحه لغير المقبول منها بما يعقده من مقارنات بين جمل تتحرّك في مجموعات لا يعي المتكلّم تجاوبها في نحوه الطبيعيّ، ويسعى دارس النحو الصناعيّ إلى بنائها نظريّا بصناعة الأمثلة.

II.5.2 - تعامل الكينونة والمعجم لبناء المظهر الإعرابيّ الضامن لمقبوليّة بنية المفاجأة

(23) * بينما جلست إذ دخل زيد.

يعرف كلّ متكلّم بالاعتماد على حسّه النحويّ أنّ (23) تشكو عيبا دلاليّا ما، وكثيرا ما يلقي هذا العيب الدلاليّ على خطأ مفترض في التركيب ولا يخطر بباله أنّه عيب ناتج عن خرق قواعد الزمان. فتراه يتحايل على (23) لإخراجها من السقم إلى السلامة، فيجرّب :

(24) بينما أجلس إذ دخل زيد.

وقد يحدس المتكلّم أنّ (24) قد تكون أكثر مقبوليّة من (23) لكنّها تعاني مع ذلك خللا ما قد يلقيه هذه المرّة على نزعاته الذاتيّة الذوقيّة، فتجده يسعى إلى «تحسين» التركيب حتّى يصل إلى البنية المثلى في تصوّره :

(25) بينما كنت جالسا إذ دخل زيد.

فما الذي جعل (25) أعلى جمل المجموعة مقبوليّة، وجعَل (23) أقربها إلى السقم الدلاليّ الكامل ؟

من البديهيّ أنّ المسألة على صلة بما تقتضيه بنية المفاجأة [بينما...إذ] من معان زمانيّة تطلب مظاهر دون أخرى. فلو حذفت [بينما] من (23) فقلت : «جلستُ إذ دخل زيد» استقام القول دلاليّا بخلوص [إذ] للظرفيّة دون المفاجأة، ممّا يؤكّد أنّ السقم في (23) وليد تنافر الانقضاء في ﴿ جلست ﴾ والمظهر الزمانيّ الإعرابيّ الناتج عن البنية الدلاليّة للمفاجأة.

منهجيّا، يتعيّن علينا كي نفهم أسباب تنافر الانقضاء التصريفيّ بعد [بينما] أن نترجم ما سمّي في النحو التراثيّ المفاجأة إلى اصطلاحاتنا الزمانيّة النظريّة.

يقول الأستراباذي : «أدخل [إذا] و[إذ] للمفاجأة في جواب [بينا] و [بينما] ليدلاّ على اقتران مضمون الأوّل بالثاني مفاجأة بلا تراخ» (III / ص 283). أمّا المقصود بالأوّل، فالفعل الواقع في حيّز [بينما] وقد علّق عليه الرضيّ في تفسيره لـ : «بينما زيد قائم» بالقول : «[بين]

مضاف إلى زمان مضاف إلى الجملة، فحذف الزمان المضاف والتقدير : بين أوقات قيام زيد». وأمّا المقصود بالثّاني، فالفعل الواقع بعد إذ المفاجأة، «ولا يجيء بعد إذ المفاجأة إلاّ الفعل الماضي» (III / ص 281). ويعني الأستراباذي بالماضي الحدث المنقضي، وكان حقّه أن يدقّق أكثر فيشترط فيه الإثبات أوّلا والقصر المتعلّق بالمادّة المعجميّة ثانيا. فأنت لا تقول إلاّ مازحا : «بينما كنت جالسا إذ لم يدخل زيد»، كما أنّك لا تقول : «بينما كنت جالسا إذ طوّف بالبيت زيد».

ومعنى هذا أنّ بنية [بينما...إذ] المحقّقة للمفاجأة تفترض نظريّا حدثا ممتدّا في الزّمان (أي حدثا قطعيّا) بحيث يتسنّى لحدث آخر نقطيّ أن يقطعه دون أن ينهيه بالضرورة :

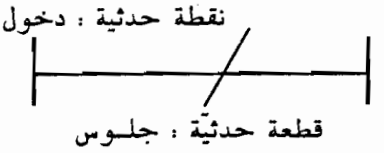

ومعلوم أنّ أنسب المظاهر لتصوّر القطعيّة، مظهر عدم الانقضاء، وأنّ مظهر الانقضاء أنسب المظاهر للنقطيّة وذلك بالاستناد إلى ميول المتكلّمين النفسيّة. وهو ما يفسّر لنا فساد (23) باعتبارها تطرد بالمنقضي ﴿جلست﴾ الإحساس بالامتداد الزماني السّانح لاحتضان حدث آخر يقطعه. فرغم أنّ انقضاء ﴿ جلست ﴾ صرفيّا لا يعني أنّ الذات التي أسند إليها الحدث صارت بعد انقضائه واقفة، فإنّ الانقضاء الصرفيّ الذي ينبّر نقطة انقطاع الحدث يمنع تمثّل أجزاء هذا الحدث، بحيث يُفصل بين هذه الأجزاء بحدث طارئ.

إذا استقام لنا هذا التفسير قادنا بالضرورة إلى اعتبار (24) سليمة سلامة كاملة باعتبارها تستعيض عن المنقضي بغير المنقضي ﴿ أجلس ﴾. ولكّن (24) تظلّ رغم هذا التفسير غير مقبولة إلاّ بتكلّف. ومردّ ذلك في اعتقادنا إلى طبيعة ﴿ جلس ﴾ معجميّا. فإذا استعرنا من الأستراباذي

مفهوم الاشتغال الذي يعرّف به الفعل المضارع، ويعني به اشتغال الذات المنسوب إليها الحدث بأداء الحدث، لاحظنا أنّ اشتغال الذات بأداء حدث الجلوس في قولك : « أجلسُ » أقصر من أن يحتمل احتواء حدث آخر يقطعه. فقولك : «بينما أجلس إذ دخل زيد» يفترض أنّ زيدا دخل بين أوقات أدائك لحدث الجلوس، أي في لحظة لا تكون فيها واقفا تماما ولا جالسا تماما، وتلك إمكانيّة محتملة لغويّا نادرة مقاميّا ممّا يبرّر تردّد الوعي النحويّ بين قبولها ورفضها.

ولتفهمَ دور المعجم في الحكم على مقبوليّة الأقوال وعدم مقبوليّتها، قارن بين (24) و (24') :

(24') بينما يرتّب عمرو مكتبته إذ دخل زيد.

ما من شكّ أنّ (24') أسلم في الوعي النحويّ من (24)، ولكنّك إذا أحصيت الأقوال المنجزة تبيّنت أنّ المتكلّمين غالبا ما يستنكفون من الإتيان بالمضارع مباشرة بعد [بينما]، بل يجنحون طبيعيّا إلى الإسميّة بعدها أو إلى تصدير الفعل المضارع بالناسخ « كان ».

ولنا، أنّ هذا الميل راجع إلى ما تمليه قواعد الزمان أيضا. فإذا قلت: «بينما عمرو يرتّب...إذ دخل...» جئتَ بالحدث « يرتّب » في موضع المفعول أي في موضع الظرف أو الحال، والحال كما يقول الرضيّ : «يقصد بها تقييد الحدث بوقت وقوع مضمون الحال». والحدث في الإسميّة وجود الذات (المبتدأ) يخصّص بوقت وقوع مضمون الخبر (أي أنّ وجود عمرو يُخصَّص بعدم انقضاء حدث الترتيب).

وإذا تخصّص الحدث بالحدث، انتقل الحدث الثاني من الحركيّة إلى السكونيّة، ودليل ذلك اعتماد الوصف على الجمل الاسميّة دون الفعليّة. فبانتقال الحدث حينئذ في الاسميّة إلى السكونيّة، يمتدّ زمانه تصوّريّا لاتّخاذه شكل القطعة من الزمان. وقد بيّنا أنّ القطعة مهيّأة بالوضع لاستقبال الحدث النقطيّ المفاجئ. ولك أن تسحب هذا التفسيرَ على

الأقوال التي يصدّر فيها المضارع بعد [بينما] بـ « كان » لما كنّا ذكرناه من أنّ خبر « كان » يخصّص حدث الكينونة بوقت حصول مضمونه كالحال تماما.

على أنّ هذا التحليل، إن صلُح بالنسبة إلى الأفعال ذات الامتداد الزمانيّ بالوضع المعجميّ كـ « رتّب، مشى... »، لا يتماشى مع الأفعال النقطيّة كـ« جلس » التي لا يسعفها تنقّلها بين المواضع النحويّة في اكتساب القطعيّة الكافية لدخول الحدث الطارئ. فمهما اجتهد المتكلّم في تمديد « أجلس » حدثيّا بجعلها في تركيب اسميّ : «بينما أنا أجلس..» أو تصديرها بـ « كان » : «بينما كنت أجلس..»، فإنّ حدسه النحويّ ينبئه بأنّ (25) : «بينما كنت جالسا..» أصلح البنى للتعبير عن معنى المفاجأة المقصود.

فإذا كان « جلس » نقطيّا بحكم مادّته المعجميّة، وإذا لم يكف في مقاومة نقطيّته صيغةُ غير المنقضي التي يوفّرها الفعل المضارع ولا وقوعه موقعَ الحال في الجمل الاسميّة، فإنّ مجيئه اشتقاقيّا في صيغة إسم الفاعل كفيل بإبطال النقطيّة فيه. فقولك : «جالس» يبرز نتيجة حدث منقض هو « جلس ». هذا المظهر النتيجيّ résultatif مؤسّس بتعاضد الصيغة الصرفيّة لاسم الفاعل والمادّة المعجميّة لـ « جلس » التي تقاوم الانقضاء التصريفيّ فيه.

أمّا ما يجعل هذا المظهر النتيجيّ ملائما لبنية المفاجأة، فتعامله مع مظهر آخر يحدسه المتكلّم في الصفات هو مظهر الدوام الذي نستشفّه من « حاكم، قاض، عاطل.. » وبدرجة أقلّ في « جالس ». وحين يُشتبه في الحدث وروده في مظهر الدوام، تثبُت صلتُه بالقطعيّة فيصلح لاحتواء الحدث المفاجئ. أمّا إذا كان اسم الفاعل معمولا لـ « كان » كما في (25)، أتت « كان » بماضويّتها الناتجة عن الانقضاء فأكّدت وقوع القول في الزمان الماضي وقوعا قد يُكتفى في تحديده بماضويّة [إذ] النظاميّة وبانفتاحها على المنقضي الماضي بعدها، وهو منقض يقطع حدثا لا بدّ أن

يكـون واقعـا في زمانه. ولـذلك لا يكاد المتكلّم يستشعر فرقا كبيرا بين (25) و(26) :

(26) بينما أنا جالس إذ دخل زيد.

3.II - إسهام أفعال المقاربة والشّروع في التعبير عن المظهر الإعرابيّ :

1.3.II - انتقاء ﴿ شرع ﴾ لمعمولاته

من الثّابت أنّ النّظام العربيّ لا يتوفّر على صيغ صرفيّة تؤسّس مظهري الشروع والمقاربة ولكنّه يتصرّف في مجموعتين من الموادّ المعجميّة، تنصّ إحداهما بدرجات متفاوتة على البداية ﴿ شرع، بدأ، أنشأ، أخذ، جعل، طفق... ﴾ وتنصّ الأخرى على القرب ﴿ كاد، أوشك، كرب ... ﴾، وباندراج عناصر المجموعتين في تراكيب إعرابيّة مختلفة تنقل إلى معمولاتها دلالاتها المظهريّة المؤسّسة معجميّا.

على أنّ ﴿ شرع ﴾ وأخواتها لا تتسلّط مثل ﴿ كان ﴾ وأخواتها على كلّ أفعال المعجم بحرّية بل تنتقي معمولات من صنف معجميّ معيّن.

فإن كنت تقول بسهولة :

(27) كنت أسقط من أعلى السلّم لمّا تلقّفني زيد.

فإنّك تجد عسرا إذا قلت :

(28) * شرعت أسقط من أعلى السلّم، لمّا....

في حين ينساب لك الكلام سائغا في قولك :

(29) كدت أسقط من أعلى السّلم، لمّا تلقّفني زيد.

تؤكّد هذه الأمثلة قيمة المعمول معجميّا في بناء المظهر الإعرابيّ المقصود، فإذا كان ﴿ شرع ﴾ يبرز بحكم مادّته المعجميّة نقطة البداية من حدث قطعيّ منقض صرفيّا فهو يطلب من معموله شرطين : أحدهما

صرفيّ والآخر معجميّ. فأمّا الصرفيّ، فوروده الضروري في صيغة غير المنقضي فلا تقول أبدا : * شرع فَعَل، و أمّا المعجميّ فتمتّعه بحدّ أدنى من القطعيّة أي من الامتداد معجميّا في الزّمان وهو ما يفسّر لك عدم مقبوليّة (28) وسلامة (30) في مثل قولك :

(30أ) شرعت أتحدّث لمّا دخل زيد.

(30ب) لمّا دخل زيد شرعت أتحدّث.

فبما أنّ « أتحدّث » معجميّا أظهر في القطعيّة من « أسقط » ذات الميل النقطيّ فقد استسيغ النصّ على الشروع في الحديث ولم يتسنّ ذلك مع السقوط. ففي (30)، تنشئ | لمّا | الماضويّة تزامنا خاصّا بين حدثين تتزامن بداية عدم انقضاء أحدهما مع انقضاء الثاني، فبانقضاء دخول زيد صرفيّا انطلق عدم انقضاء حديثي في الزمان الماضي. ففي قولك «شرعت أتحدّث» تحدّد «شرعت» ضربة البداية أو نقطة الانطلاق ثمّ تأتي « أتحدّث » بقطعيّتها المعجميّة وبعدم انقضائها الصرفيّ لينتج من تفاعلهما المظهر الإعرابيّ الآتي :

شرعت أتحدّث

وهكذا فإنّ التزامن الذي تستدعيه | لمّا | في (30) تزامن من هذا الصنف :

شرعت أتحدّث

دخل

على أنّ تعامل « شرع » مع الأفعال ذات الامتداد القطعيّ قاعدة قد يحتال عليها النظام بتحويله النقطيّ في التركيب قطعيّا. أليس «دخل» حدثا نقطيّا في تصوّراتنا اللغويّة ؟ فكيف إذن يقبل قولك :

(31) أخذت أرتعد من الخوف لمّا بدأ القطار يدخل النفق.

هل أنّ امتداد القطار ماديّا هو الذي جرّ امتداد الدخول زمانيّا فخصّصت الذات حدثها بقطعيّة لم تكن له في الأصل ؟ إنّ الأمر لعلى هذا النحو فعلا، وهو من الأدلّة التي تنضاف إلى ما سبق لتثبت تعاضد كلّ مستويات النظام اللغويّ في بناء الزمان إعرابيّا.

II.2.3 - دقّة توزّع الأدوار في النظام اللغويّ بين الشروع المثبت والمقاربة المنفيّة

الراجح من خلال استقراء النصوص العربيّة قلّة تصدّر حروف النفي أفعال الشروع. ولعلّ ذلك راجع إلى أنّ نفي الحدث بتمامه يتضمّن اقتضاءً نفيَ نقطة بدايته. فإذا ما قصد المتكلّم إبراز البداية المنفيّة استعاض بنيويّا عن نفي الشروع بإثبات المقاربة. فالمقاربة كما يقول الأستراباذي «لدنوّ الخبر» أي للإيهام بقرب بداية الحدث ثمّ نفي تلك البداية. فمعنى قولك :

(32) كاد زيد يموت.

إنّ زيدا كان في حالة من انقضى قربه من عدم انقضاء موته، فالقرب حينئذ ثابت والموت غير ثابت. ومن ثمّة فإنّ انقضاء القرب من الحدث غير المنقضي يستلزم عدم قيام الذات بالحدث المسند قربه إليها، وهو ما يفسّر لنا يقين قائل (32) وسامعه بأنّ زيدا مايزال حيّا.

على أنّ هذا اليقين لا يلبث أن يهتزّ بدخول أدوات النفي على فعل المقاربة « كاد »، فتأويله منفيّا مسألة خلافيّة بين النحاة تنحدر في رأينا من صعوبة تحديد مدى النفي [29] الداخل على « كاد » وتلوّنه بحسب موضعه من البنية الإعرابيّة.

---

(29) المقصود بمدى النفي La portée de la négation المجال الدلاليّ الذي يقع تحت تسلّط النفي. ففي قولك: لم آكل العنب بل التمر، تسلّط النفي على المأكول (العنب) ولم يلحق فعل الأكل الذي ظلّ مثبتا. في حين أنّ قولا من نوع: لم آكل العنب بل شربت اللبن، يتّسع فيه مدى النفي إذ يتسلّط على فعل الأكل والمأكول معا.

ولعلّ أشهر مثال على ذلك، الخلاف حول بيت ذي الرمّة وقد نقل الأستراباذي افتراق الأقوال حوله :

(33) (إذا غيّر النأي المحبّين) لم يكد

رسيس الهوى من حبّ ميّة يبرح

فمن خطّأ ذا الرمّة ذهب إلى أنّ دخول النفي على المقاربة في لم يكد إثبات لبراح الهوى، وهو نقيض المعنى الذي ذهب إليه الشاعر، ومن صوّبه مال إلى أنّ المعنى المقصود من البيت ثبوت الهوى موافق لما تدلّ عليه المقاربة المنفيّة من نفي الحدث المتعلّق بها وبعبارة أخرى فإنّ نفي مقاربة الهوى حسب تأويل المصوّبين نفيٌ للبراح نفسه

والحقّ أنّ هذا الخلاف النقدي [30] مبرّر بما تتوفّر عليه النصوص من شواهد تستعمل فيها المقاربة المنفيّة للدلالة على المعنى وضدّه في نفس الوقت فإذا قلت :

(34) ما كاد زيد يلتقط المصدح حتّى تعالى الهتاف والتصفيق [31]

رجح عندي أنّ الهتاف والتصفيق نابجان عن تحقّق التقاط زيد للمصدح ممّا يرجّح أيضا أنّ النفي قد أصاب ههنا مستلزم المقاربة لا المقاربة ذاتها، وأعني بمستلزم المقاربة عدم تحقّق الحدث الوارد في مظهر المقاربة بحيث يصبح نفي العدم إثباتا له :

أمّا إذا قلتَ

(35) تعالى الهتاف والتصفيق وما كاد زيد يلتقط المصدح.

فهمتُ أنّ زيدا، حين تعالى الهتاف، لم يكن قد أمسك بالمصدح بعد، وهو ما يترجم من خلال قضايا الزمان إلى القول إنّ النفي الداخل على المقاربة قد انسرب منها إلى معمولها.

---

(30) هو خلاف نحويّ أيضا أثير بمناسبة نقاش الأصوليّين لآيات نُفيت فيها كاد.

(31) لن نأخذ بعين الاعتبار إما...حتّى.. | لتبسيط التحليل.

إذا كان الأمر على هذا النحو حقّا فما الذي جعل نفس البنية ن (ما كاد زيد يلتقط المصدح) تحمل في انتقالها من (34) إلى (35) تأويلين متضادّين ؟

يحيلنا الجواب مرّة أخرى إلى مرونة بناء المظهر الزمانيّ في العربيّة، مرونة ناجمة عن الاستفادة من خصوصيّات كلّ العناصر المكوّنة للبنية الإعرابيّة وتطويع هذه البنية إلى حمل معان مختلفة بحسب تنقّلها في المواضع النحويّة. فالفرق بين البنية ن في (34) ومثيلتها في (35) فرق في المحلاّت النحويّة نجم عنه فرق في تعامل النفي مع معمولات مظهر المقاربة، ممّا يدعّم قيمة الجانب الإعرابيّ في توجيه المعطيات المعجميّة والصرفيّة ذات الإسهام المظهريّ.

ففي (34) : ما كاد يلتقط.. حتى تعالى.. جاءت | ما | بالنفي وجاء « كاد » بمظهر المقاربة المعجميّ، في حين اكتفى الفعل «يلتقط» بإبراز مظهر عدم الانقضاء الموافق لصيغته الصرفيّة، فتفاعل كلّ ذلك ضمن بنية إعرابيّة اختار لها المتكلّم موضع الرأس ضمن المحلات النحويّة وأفرز معنويّا علاقة قد تشبه ما يلي :

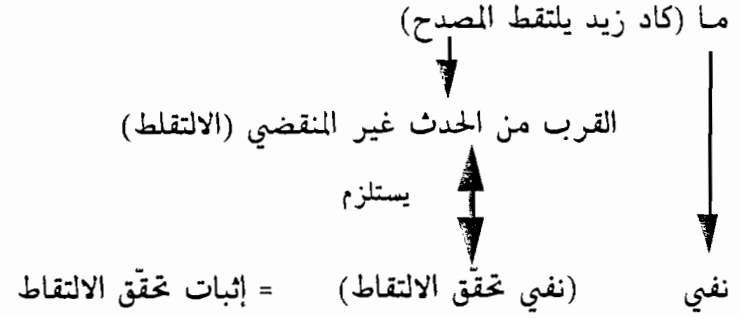

أمّا في (35) : تعالى.. وما كاد يلتقط.. فقد تفاعلت نفس العناصر بشكل مغاير إذ اختار لها المتكلّم أن تجتمع في موضع المتمّم فأفرز ذلك :

(ما كاد زيد) (يلتقط المصدح)

(نفي القرب) (تحقّق الحدث غير المنقضي) = نفي القرب من الحدث غير المنقضي

= نفي تحقّق الالتقاط.

ولنا أنّ هذا التحليل، حتّى إن صحّ [32]، لا يفسّر تحوير النفي لمظهر المقاربة تحويرا نستشعره طريفا ونعيى في الاستدلال عليه. فحدسنا ينبئنا بأنّ دخول النفي على المقاربة لا ينفيها وتسلّطه على « كاد » لا يلغي فيه معنى القرب، وكأنّما يكتفي النفي في مثل هذه الأقوال بأن يحوّر المسافة الفاصلة بين الذات والحدث المنسوب إليها بالتحكّم في درجة القرب بينهما تقليصا وتمطيطا [33].

يدلّك على ذلك حدسك وأنت تتلقّى (34) بأنّ معنى القرب من حدث الالتقاط ما زال ثابتا رغم دخول أداة النفي عليه، على أنّه قد صار بدخولها قربا من الحدث على وجه التلبّس به لا على وجه الدنوّ منه.

ألست تدرك عفويّا التعاقب السريع بين التقاط زيد المصدح وتعالي الهتاف وكأنّه ذلك التزامن المخصوص الذي يعرضه قول من صنف :

(36) حالما التقط زيد المصدح، تعالى الهتاف والتصفيق.

وإذا ثبت هذا تبيّن أنّ معنى النفي الداخل على المقاربة قد حوّل مظهرها الإعرابيّ من مظهر يمكن تمثيله بالرسم التالي :

كاد يلتقط

(32) يمكن أن يناقش هذا التحليل بإثارة القضيّة التالية : هل ينفي الصريح الضمنيّ ؟ وإلى أيّ حدّ يمكن للمكوّن الوضعيّ أن ينفي الدلالات المستلزمة ذات الشحنة السلبيّة ؟

(33) يقول الرضيّ : «إنّ معنى القرب قلّة المسافة» IV ص 211.

إلى مظهر إعرابيّ آخر قد يصحّ التمثيل له بهذا الشكل :

X ———

كاد يلتقط

فكأنّما انقضّ النفي بدخوله على المسافة الفاصلة زمانيّا بين ﴿ كاد ﴾ ومعموله فأعدمها محوّلا بذلك القرب من الحدث دون بلوغه إلى قرب من الحدث وقد شرعت الذات في القيام به [34].

ولا شكّ أنّ القارئ قد لاحظ التماثل بين هذا المظهر الإعرابيّ لكاد المنفيّة في (34) وفي مثيلاتها من الجمل المؤوّلة على إثبات تحقّق الحدث، ومظهر الشروع الإعرابيّ وقد مثّلنا له فيما سبق بـ :

X ———

شرع يتحدّث

غير أنّ الثابت عندنا أنّ العربيّة ما دامت قد ميّزت معجميّا بين مظهر الشروع ومظهر المقاربة المنفيّة فلفرق وجيه تضحي معه محاولة التسوية بينهما بالاستناد إلى ذينك المثالين المتماثلين ضربا من الاختزاليّة المخلّة.

فأمّا هذا الفرق فكامن في تخطئة المتكلّم العاديّ هذين القولين أو على الأقلّ في نفوره منهما :

(37) * لمّا شرع زيد يلتقط المصدح، تعالى الهتاف والتصفيق.
(38) ؟ ما كاد زيد يتحدّث حتّى صمت القوم.

ففي (37) غاب من معمول ﴿ شرع ﴾ شرط القطعيّة التي تسمح بتجزئة الحدث إلى لحظات مختلفة يؤكّد منهما على أولاها. فنقطيّة

(34) لعلّه من المفيد أن نشير إلى أنّ من معاني شرع الدنوّ. يقول ابن منظور: «كلّ دان من شيء فهو شارع وكذلك الدار الشارعة التي قد دنت من الطريق وقربت من الناس». (مادّة ش.ر.ع).

الحدث « التقط » تعسّر تمثّله ذا امتداد في الزمن على نحو يجوّز التنصيص على انطلاقه باستدعاء مظهر الشروع. ذلك أنّ الشروع كما سبق أن بيّنا تبئير لنقطة انطلاق حدث تتتالى بعدها، فيما نتصوّره عنه، نقاط أخرى. فما العمل حينئذ إذا كنّا إزاء حدث تكاد تتطابق نقطة بدايته ونقطة نهايته مثل « التقط » و« وصل » وغيرهما..؟

هنا تبرز قوّة النّظام الإعرابيّ وقدرته على استنفار مكوّناته لتكييف نظام الدلالة المعجميّة بحسب حاجة المتكلّمين.

فإذا رام المتكلّم أن يبرز انطلاق حدث نقطيّ تعيّن عليه أن يعرف أنّ نظام اللّغة العربيّة قد رصد لمثل هذه الأحداث بنية إعرابيّة مخصوصة يحتال فيها النفي على معنى القرب المعجميّ حتّى يلامس به الشروع. وبهذا يكون النظام قد وزّع الأدوار بين المظاهر، فللقطعيّ الشروع وللنقطيّ المقاربة المنفيّة. وهذا ما يبرّر لنا تردّدنا في قبول (38) وجنوحنا تلقائيّا إلى تعويض « يتحدّث » فيها بـ « ينطق » أو على الأقل بـ « يتكلّم » لكونها أقرب للنقطيّ من « تحدّث »، أو إلى تعويض « ما كاد » بـ « شرع » وتحويل التركيب إلى :

(38') لمّا شرع زيد يتحدّث صمت القوم.

لاحظ ختاما أنّك إذا قلت : «لم يقترب زيد من فعل كذا» أمكن لك أن تستأنف إمّا بالقول :

أ - بل فَعله فعلا (أو شرع في فعله بعد)

أو بالقول :

ب - بل بَعُد عن فعله.

فأمّا الاستئناف الأوّل فهو يوافق تأويلنا لـ (34) : (ما كاد يلتقط حتى تعالى..) على إثبات الالتقاط على وجه الشروع فيه. وأمّا الثاني فهو ما يبرّر قراءتنا لـ(35) : (تعالى وما كاد يلتقط..) على نفي تحقّق الالتقاط على صورة نقصان القرب منه. وهذا يبرز أنّ المقاربة المنفيّة قد تنتج إعرابيّا إمّا المظهر أ :

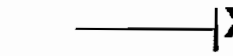

ما كاد (حدث نقطيّ)

أو المظهر ب' :

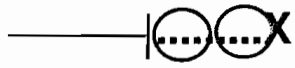

ما كاد (حدث نقطي)

(....) مسافة القرب في كاد المثبتة

(....) المسافة التي يضيفها دخول النفي على كاد

ولن تفيدك في ترجيح أحد المظهرين قاعدة نظاميّة جاهزة، فدونك المقتضى المقاميّ للقول وخصوصيّات تركّبه الإعرابيّ. وحسبك أن تعلم من كلّ هذا أنّ « كاد » المنفيّة تقبل أيّا من التأويلين شرط وجود قرينة مقاليّة أو مقاميّة ترجّح أحدهما على الآخر[35].

وحسبك أن تنبّهه من خلال التعبير الشفويّ والتمارين إلى أنّ ما يوضع في المعرفة المدرسيّة تحت عنوان المقاربة فيضمّ إلى « كاد » « عسى »، لا يعبّر عن هذا المظهر بنفس المقدار ولا يضعه بالضرورة على نفس الجهة الزمانيّة.

III . خاتمة :

لقد حاولنا في هذا البحث أن نستدلّ على ثراء النظام الزمانيّ العربيّ وعلى أهميّة الدور الذي تلعبه النواسخ الفعليّة في إحكام بنائه. وألفينا أنفسنا، ونحن نتتبّعُ تحرّكَ النواسخ في الأبنية الإعرابيّة، نطلب دلالة

(35) وهذا هو رأي الأستراباذي إذ يقول : «... لا يكون نفي «كاد» مفيدا لثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة. فإن حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه (...) وإن لم يثبت قرينة هكذا (...) بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه». /IV ص 224.

تنتشر في البنية مستغلّة مختلف مكوّنات النظام النحويّ. فسعينا إلى تفكيك المركّب وتفصيل المجمل لنميّز بين المعاني الزمانيّة المؤسّسة التي توفّرها النواسخ بصيغها الصرفيّة وموادّها المعجميّة، والمعاني الزمانيّة المنتجة التي تنشأ بتعامل النواسخ مع العناصر المجاورة لها في إطار نظريّة العمل الإعرابيّ [36]. ولم يكن ليتسنّى لنا ذلك لولا الاعتماد على مبدأ الهويّة أساسا قارّا في وصف الظواهر وتفسير كيفيّة تعاملها فيما بينها، فسعينا إلى ضبط دلالة النواسخ بالتمييز بين دلالة صيغتها على المظهر التصريفيّ ودلالتها بالوضع اللغويّ على تنويعات مظهريّة معجميّة مختلفة. وتتبّعنا العلاقات التي قد تنشأ من توافق الدلالتين ومن تدافعهما، ثمّ العلاقات التي تنعقد في التركيب بدخول الدلالتين ملتحمتين على عناصر أخرى تحمل بدورها دلالاتها الخاصّة. فقادنا ذلك إلى تقصّي الإمكانيّات البنيويّة لتفسير سلامة السليم منها وتعليل سقم السقيم. فإذا بنا نكتشف أنّ لبناء الزمان قواعد صارمة إن كانت تتيح للمتكلّم أحيانا اختيارات واسعة، فإنّها كثيرا ما تضيّق عليه الاحتمالات بجبريّة لسانيّة.

وقد سعينا إلى الكشف عن دقّة النظام في توزيع الأدوار المظهريّة بين النواسخ، فعمدنا إلى تفسير مأتى الخلاف حول دلالة المقاربة المنفيّة، وقارنّا بينها وبين الشروع المثبت لنتوصّل إلى أنّهما شريكان يختصّ الواحد منهما بالمعمولات التي يقف دونها صاحبه. وقاومنا المعتقد الذي يجمع بين «كان» والماضي، فأثبتنا أنّه يمكن أن يدلّ على الماضي والحاضر والاستقبال بحسب التركيب الإعرابيّ والمقتضى المقاميّ.

ولعلّه يكون مفيدا من الناحية التعليميّة أن نفكّر في وسائل تطبيق هذه المفاهيم النظريّة، فقد اكتشفنا من طول معاشرتنا لقضايا الزمان أنّ كثيرا ممّا يعدّ اليوم صعوبات تعليميّة تجد في التحليل المؤسّس على مفاهيم الزمان أبوابا لحلول بسيطة وناجعة تعليميّا.

---

(36) بيّن لنا التحليل الماضي جدوى التمييز بين المعنى المؤسّس والمعنى المنتج، كما بيّن إمكان تكوين نوع من الحساب الدلاليّ النحويّ.

ولن ندّعي استفراغ الوسع في تحقيق القصد من درس الزمان إن لم نشفع هذا المقال بآخر يتقصّى إسهام النواسخ الفعليّة في تحديد الجهة الزمانيّة للأقوال المنجزة. فالجهة هي الوجهة التي تتخذها الدلالة الزمانيّة، وهي دلالة حاضرة في نصوص القدامى رغم غياب مصطلحها. بل إنّ القيمة الزمانيّة للأقوال المنطوية على « كان » أو العارية منها، لا تتحدّد إلاّ بتعاضد الجهة والمظهر وموقع الحدث زمانيّا قياسا إلى لحظة إنشاء القول. والثابت أنّ للنواسخ الفعليّة في تلوين الجهة الزمانيّة دورا أساسيّا لا يظاهيه قيمة إلاّ انفرادها بالتأسيس المعجميّ للزمان [37].

(37) تحليل هذا في مقالينا:

- تنوّع الجهة الزمانيّة ودور النواسخ الفعليّة في توجيهها. ينشر في مجلّة موارد. كليّة اللآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة.
- الزمان المعجميّ في العربيّة: تعبير النواسخ عن المظهر الزمانيّ نموذجا. ينشر في مجلّة آداب القيروان.

قائمة المراجع المعتمدة في البحث

بالعربيّة :

- ابن هشام الأنصاريّ : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحق.محمّد محيي الدين عبد الحميد. بيروت 1967.
- ابن يعيش (موّفق الدين) : شرح المفصّل. عالم الكتب بيروت.
- الأستراباذي (رضيّ الدين) : شرح كافية ابن الحاجب. بعناية الدكتور أميل بديع يعقوب. منشورات محمّد علي بيضون. دار الكتب العلميّة، بيروت 1998.
- أيّوب (عبد الرحمان محمّد) : دراسات نقديّة في النحو العربيّ. مكتبة الأنجلو المصريّة. القاهرة 1957.
- بوخلخال (عبد الله) : التعبير الزمنيّ عند النحاة العرب. ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر.
- حسن (عبّاس) : النحو الوافي. الطبعة الثانية عشرة. دار المعارف. القاهرة.
- السامرّائيّ (ابراهيم) : الفعل زمانه وأبنيته. مطبعة العاني. بغداد 1966.
- سيبويه (أبو بشر عمرو) : الكتاب. تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون. ط3 مكتبة الخانجي، القاهرة 1988.
- الشريف (محمّد صلاح الدين) : الشرط والإنشاء النحويّ للكون. منشورات كليّة الآداب، تونس 2002.
- (مؤلّف جماعيّ) : النحو العربيّ، كتاب اللغة لتلامذة السنة التاسعة من التعليم الأساسيّ. المركز القوميّ البيداغوجيّ، الرمز 905 101.

بالفرنسيّة :

— Besse (H), Porquier (R) : Grammaire et didactique des langues. Didier, 1 991.

— Cohen (D) : L'aspect verbal. Presses universitaires de France, 1998.

— Confais (J. P) : Temps, Mode, Aspect. Presses universitaires du Mirail, 1995.

— Guillaume (G) : Temps et verbe, Théorie des aspects, des modes et des temps. Paris.

— Lyons (J) : * Sémantique linguistique. Traduction, Durand (J) & Boulonnais (D). Paris, Larousse.
* Linguistique générale (Introduction à la linguistique théorique). Traduction Dubois-Charlier (F) & Robinson (D). Paris, Larousse.

— Martinet (J) : De la théorie linguistique à l'enseignement de la langue. Presses universitaires de France, 1974.

— Vet (C) : Temps, Aspects et adverbes de temps en français contemporain. Droz, Genève, 1980.

أميرة غنيم

قائمة الأمثلة المعتمدة في البحث

(1) الطقس جميل.

(2) كان الطقس جميلا.

(3) صار الطقس جميلا.

(4) الآن فقط صار الطقس جميلا.

(5) ليس الطقس جميلا.

(6) لا يخرج زيد ما دام عمرو قائما.

(7) ظلّ زيد متفكّرا.

(8) بات زيد متفكّرا.

(9) أنشأ السحاب يمطِر.

(10) * شرع السحاب يمطر.

(11) قد جاء عمرو.

(12) كان قد جاء عمرو.

(13) كان زيد يصلّي.

(14) كان زيد يصلّي طوال اليوم.

(15) قبل دخولك بدقيقة كان زيد يصلّي.

(16) كان الله سميعا بصيرا.

(17) صلحت حالتي إلى الخلف حتّى صرت أمشي إلى الورى زقفونة.

(18) ساءت حالتي حتى مشيت زقفونة.

(19) حين تعود في المساء، أكون قد غادرت البلاد.

(20) حين عدتَ في المساء، كنتُ قد غادرت البلاد.

(21) حين تعود، أغادر البلاد.

(22) حين تعود أكون أغادر البلاد.

(23) * بينما جلست إذ دخل زيد.

(24) بينما أجلس إذ دخل زيد.

(25) بينما كنت جالسا إذ دخل زيد.

(24') بينما يرتّب عمرو مكتبته إذ دخل زيد.

(26) بينما أنا جالس إذ دخل زيد.

(27) كنت أسقط من أعلى السلّم لمّا تلقّفني زيد.

(28) * شرعت أسقط من أعلى السلّم، لمّا ...

(29) كدت أسقط من أعلى السلّم، لمّا تلقّفني زيد.

(30 أ) شرعت أتحدّث لمّا دخل زيد.

(30ب) لمّا دخل زيد شرعت أتحدّث.

(31) أخذت أرتعد من الخوف لمّا بدأ القطار يدخل النفق.

(32) كاد زيد يموت.

(33) (إذا غيّر النأي المحبّين) لم يكد رسيس الهوى من حبّ ميّة يبرح.

(34) ما كاد زيد يلتقط المصدح حتّى تعالى الهتاف والتصفيق

(35) تعالى الهتاف والتصفيق وما كاد زيد يلتقط المصدح

(36) حالما التقط زيد المصدح، تعالى الهتاف والتصفيق.

(37) * لمّا شرع زيد يلتقط المصدح ، تعالى الهتاف والتصفيق.

(38) ؟ ما كاد زيد يتحدّث حتّى صمت القوم.

(38') لمّا شرع زيد يتحدّث صمت القوم.